عرض عام للتقرير



حالة شبكات الأمان الاجتماعي

2018

مجموعة البنك الدولي

حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018

عرض عام للتقرير

نص العرض العام للتقرير هو عمل جارٍ في إطار كتاب يصدر قريبا بعنوان *حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018* (doi : 10.1596/978-1-4648-1254-5). وفور نشره، ستتاح نسخة للكتاب النهائي بصيغة PDF على هذا الموقع: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29115/ ويمكن طلب نسخ مطبوعة عبر موقع أمازون www. amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

2018 ©، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أي خريطة في هذا التقرير أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY 3.0 IGO) بريد إلكتروني 3.0 IGO /http://creativecommons org licenses/by/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ أو توزيع أو نقل أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف–يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2018. "حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018". عرض عام للتقرير، البنك الدولي، واشنطن. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

إخلاء المسؤولية–هذه الوثيقة مترجمة من اللغة الإنجليزية. *وإذا كان هناك أي تعارض بين النص المترجم والنص الإنجليزي لهذه الوثيقة، يعتد فقط بالنص الإنجليزي.*

الاقتباسات–إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. والمسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس تقع على كاتب الاقتباس أو كاتبيه وحدهم، ولا يُقرها البنك الدولي.*

المحتوى المملوك من قبل أطراف أخرى–البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى الوارد في هذا التقرير. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول والأشكال والصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: ماريامًا، فتاة بالصف الثالث من النيجر. Stephan Gladieu/World Bank ©. ويجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.

تصميم الغلاف: Bill Pragluski, Critical Stages, LLC.

محتويات العرض العام للتقرير

محتويات الكتاب النهائي ..... *v.*
شكر وتقدير ..... *vii.*
نبذة عن المؤلفين ..... *ix*
الاختصارات والأسماء المختصرة ..... *xi*
تمهيد ..... *xiii*

عرض عام للتقرير 1

النتائج الرئيسية للكتاب 1
كم تنفق المناطق والبلدان المختلفة على شبكات الأمان الاجتماعي؟ 3
هل تنفق البلدان الأكثر ثراءً مبالغ أكبر على شبكات الأمان الاجتماعي؟ 4
كيف تغير نمط الإنفاق بمرور الزمن؟ 4
من الذين تغطيهم برامج العمل والحماية الاجتماعية؟ 8
ما هي أنواع برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي الفقراء؟ 8
ما هو أثر الأدوات المختلفة لشبكات الأمان الاجتماعي على المستفيدين؟ 11
ما هو مستوى إعانات برامج شبكة الأمان الاجتماعي؟ 11
ما تأثيرات برامج شبكة الأمان الاجتماعي على الفقر والتفاوتات؟ 13
ما العوامل التي يمكن أن تُحدث تغيّرات في التأثير الناجم عن تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي على الفقر والتفاوتات؟ 14
لماذا توزع البلدان المختلفة معاشات اجتماعية على كبار السن؟ 17
ما الذي حققته المعاشات الاجتماعية لكبار السن؟ 17
لماذا يحتاج العالم إلى حماية اجتماعية قادرة على التكيّف؟ 19
الاستنتاجات 24
الحواشي 24
ثبت المراجع 25

محتويات الكتاب النهائي

تمهيد
شكر وتقدير
نبذة عن المؤلفين
الاختصارات والأسماء المختصرة

موجز وافٍ

الجزء الأول: تحليلات

الفصل الأول - عرض لمشهد بيانات شبكات الأمان الاجتماعي

الفصل الثاني - الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي

الفصل الثالث - تحليل أداء برامج شبكات الأمان الاجتماعي

الجزء الثاني: موضوعات خاصة

الفصل الرابع - المساعدات الاجتماعية والشيخوخة

الفصل الخامس - ظهور الحماية الاجتماعية القادرة على التكيّف

المرفق ألف - الإطار المنهجي، والتعريفات، ومصادر البيانات

المرفق باء - الدراسات المسحية للأسر المعيشية المستخدمة في الكتاب

المرفق جيم - حصر البرامج العالمية

المرفق دال - الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي

المرفق هاء - الإعانات الشهرية لكل أسرة معيشية في برامج مختارة

المرفق واو - مؤشرات الأداء

الملحق زاي - المعاشات الاجتماعية لكبار السن

المرفق حاء - سمات أساسية للبلدان الواردة في الكتاب

شكر وتقدير

هذا العرض العام للتقرير والكتاب الكامل من إعداد فريق أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف، بقيادة أليكس (أوليكسي) إيفاشينكو ويضم مارينا نوفيكوفا (المؤلف الرئيسي للفصل الثاني)، وكلوديا رودريجيز ألاس (المؤلف الرئيسي للفصل الثالث)، وكارولينا روميرو (المؤلف الرئيسي للفصل الرابع)، وتوماس بوين (المؤلف الرئيسي للفصل الخامس)، ولينجي (جودي) زو (المؤلف الرئيسي لتحليل البيانات في مختلف الفصول).

وقدّم إرشادات عامة كل من مايكل روتكوفسكي (مدير أول)، وستين يورجنسن (مدير)، ومارجريت جروش (مستشار أول)، وأنوش بيزانيان (مدير قطاع الممارسات)، ورسلان يمتسوف (كبير خبراء اقتصاديين وكبير خبراء عالمي لشبكات الأمان الاجتماعي)، بقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف.

ونتوجه بشكر خاص للمراجعين لقاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية وتقرير حالة شبكات الأمان الاجتماعي، الذين ساعدت آراؤهم في تشكيل اتجاه هذا العمل، وهم فرانسيسكا باستاجلي، ومارجريت جروش، وألين كودويل، وفيليب أوكيف، وفيليب لايت، وجيم ميت، وإيما مونسالف، وكارلو ديل نينو، وأليكساندرا بوساراك، وراميا ساندارام.

ويشكر المؤلفون مسؤولي الاتصال والفرق بمناطق العالم في البنك الدولي عن الجهود الجارية بشأن تبادل البيانات والتحقق منها: ألين كودو وإيما مونسالف بمنطقة أفريقيا؛ وبابلو أكوستا وجيس دويل وبوجا دوتا بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ وريناتا جوكوفاس وأيلين إيسيك ديكميليك وماتيا ماكوفيتش وفريدا فانديننيدين بمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى؛ وأورسولا ميلاجروس مارتينيز أنجولو ولوسيا سولبيس كاسترو وجانكو أونيشي بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وعمرو مبارك ووتر تاكينبرج بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وجيم ميت بمنطقتي جنوب آسيا/أوروبا وآسيا الوسطى.

ونتوجه بشكر خاص لمادلينا هونوراتي (رئيسة فريق عمل أطلس الحماية الاجتماعية سابقا) لما قدمته من مشورة كريمة وتوجيه للفريق في المراحل المبكرة من هذا العمل. ويثمن الفريق أيضا جهود روبرت بالاسيوس، الذي قدم توجيهات قيّمة عن الفصل الرابع من الكتاب الكامل. ويعرب المؤلفون عن تقديرهم للمساندة القيّمة من جويل ماكفادين (مدير النشر) وروميت بانتشولي (محرر الإنتاج) وديب أبل باركر (منسق الطباعة) في مجالات التصميم والتنسيق والإدارة والطباعة.

ويقدم المؤلفون شكرا خاصا للفرق في كل بلد لما قامت به من جمع للبيانات وتبادلها والتحقق من البيانات التفصيلية على مستوى كل برنامج من برامج شبكات الأمان الاجتماعي. أعضاء الفريق هم: بابلو أكوستا، إحسان أجواد، ماهامان أمادو، دييجو أنجيل-أوردينولا، إجناسيو أبيلا، فيليب أوفرت، كليمنتي أفيلا بارا، جواو بيدرو دي أزيفيدو، خوان بيريدي، شريانا بهاتاشاريا، غاستون بلانكو، جون بلومكويست، غبيتو بوكو، بينيديكت دي لا بريير، ستيفاني برودمان، هوجو بروسيت، توماس داميرو، كريستابيل دادزي، إيفان درابيك، بوجا دوتا، جون فان دايك، هبة الجزار، أدريان نيكولاس غاشيه راسينيس، جوردي خوسيه غاليغو أيالا، سارا جيانوزي، إنداشاو غوسا، ريبيكا غرون، نيلسون غوتيريز، كارلوس إيغواران، فاطمة القادري اليماني، أليكس كاموراسي، توني كوليفا، ماثيو ليفبفر، راكيل ليمان، فيكتوريا ليفين، آنا فيرونيكا لوبيز، زينب ماجوكا، ديمتريس مافريديس، إيما ميستياين، موديريس محمد، فانيسا موريرا، ماتيو مورغاندي، إنغريد موخيكا، إييني موليناتي، روز مونغاي، مايكل موتيمي مونافو، إدموندو موروغارا، بوجانا ناسيفا، سليمان نامارا، مينه كونغ نغوين، آنا أوكامبو، فولوسو أوكونماديوا، كاترينا بترينا، مارينا بتروفيتش، جويل بينكستين، سيرين برافينا فيليب، لوسيان بوب، أفانتيكا برابهاكار، علي قريشي، أنيكا الرحمن، لورا رالستون، رندا الرشيدي، لورا رولينغز، غونزالو ريسي، نينا روساس رافو، سولين روجو، مانويل سالازار، نادية سليم، فيرونيكا سيلفا فيلالوبوس، جوليا سموليار، فيكتور سولا، حاديات الطيب علين، كورنيليا تيسليوك، فانتا توريه، موريزيا توفو، أندريا فيرمرين، آشا وليامز، سليمان يوسف، جوسيبي زامباليون، إريك ثاباتيرو.

ويعتذر المؤلفون لأي شخص سقط اسمه سهوا هنا.

معلومات عن المؤلفين

أوليكسي إيفاشينكو هو خبير اقتصادي أول في قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي. وهو خبير اقتصادي تجريبي متعدد الجوانب لديه خبرة واسعة في العمليات والأعمال التحليلية في الحماية الاجتماعية والعمل، وتحليل الفقر، والهجرة، وتقييمات الأثر. وقد تم نشر أعماله في العديد من مجلات التنمية، بما في ذلك *مجلة الاقتصاد المقارن، ومجلة التنمية والهجرة، ومجلة نمذجة السياسات، ورسائل الهجرة، والتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي*. أوليكسى حاصل على درجة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من كلية غوتنبرغ للاقتصاد في السويد.

كلوديا رودريجيز ألاس هي أخصائية في الحماية الاجتماعية بقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف في البنك الدولي. يركز عملها في البنك الدولي على إصدار منتجات معرفية عالمية عن الحماية الاجتماعية، بما في ذلك إعداد أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات قاعدة بيانات القدرة على الصمود والإنصاف. وعملت أيضًا مع منظمات غير ربحية في مجال التوعية المجتمعية وحقوق المهاجرين. حصلت كلوديا على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية مونتانا، حيث كانت طالبة في برنامج فولبرايت. كما تحمل درجة الماجستير في التنمية الدولية من الجامعة الأمريكية في واشنطن.

مارينا نوفيكوفا هي استشارية في قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي. وهي مسؤولة اتصال عالمية للبيانات الإدارية لقاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية؛ وتشمل مشاريعها الأخرى أعمالاً تحليلية وعملياتية في مجال الحماية الاجتماعية والعمل، ومراجعات الإنفاق العام، وتحليل سوق العمل. تحمل مارينا درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في اقتصاديات العمل من كلية الاقتصاد في جامعة الأبحاث الوطنية بموسكو.

كارولينا روميرو هي محللة أبحاث في قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي. ولديها أكثر من عشر سنوات من الخبرة في إصلاح أنظمة المعاشات التقاعدية التي يديرها القطاع العام والخاص في جميع أنحاء العالم. كما أنها شاركت في تأليف العديد من الكتب والمقالات عن أنظمة التقاعد وأسواق العمل وتمكين الشباب والنساء. وهي حاصلة على درجة الماجستير من كلية وارتون في جامعة بنسلفانيا ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة دي لوس أنديز في كولومبيا.

توماس بوين هو أخصائي في الحماية الاجتماعية بقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف في البنك الدولي. وبهذه الصفة، يعمل توماس بشكل مكثف في قضايا تتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي، وبرامج التحويلات النقدية ودورها في بناء قدرة الأسر على الصمود أمام الكوارث وتغير المناخ، مع تركيز خاص على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد والعلاقات الدولية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في واشنطن العاصمة.

لينجي (جود) زو هو استشاري في قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي ويتمتع بخبرة واسعة في مجال البحث والتحليل والمساعدة الفنية. وهو متخصص في اقتصاديات العمل التطبيقية ويعمل على نطاق واسع في مجال الحماية الاجتماعية وأسواق العمل والتعليم والهجرة. وموضوعه البحثي الحالي هو حراك العمال في الصين، واستكشاف العلاقة بين الهجرة وتوزيع إعانات الرعاية الاجتماعية. جود يدرس للحصول على الدكتوراه في الاقتصاد بجامعة كوبي في اليابان ويحمل درجة الماجستير من جامعة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا.

الاختصارات والأسماء المختصرة

ASP	الحماية الاجتماعية القادرة على التكيّف
ASPIRE	أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف
CCT	التحويلات النقدية المشروطة
GDP	إجمالي الناتج المحلي
LEAP	تمكين موارد الرزق
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PPP	على أساس تعادل القوة الشرائية
PSNP	شبكات الأمان الاجتماعي المُنتجة
SA	المساعدة الاجتماعية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SSN	شبكة الأمان الاجتماعي
TSA	المساعدة الاجتماعية المستهدفة
UCT	تحويلات نقدية غير مشروطة

تمهيد

تمثل الحاجة إلى شبكة الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية مصدر قلق بالغ للحكومات في جميع أنحاء العالم. ما هي برامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية التي يتعين اختيارها، وكيفية تنظيمها وتنفيذها على أفضل وجه، وكيفية جعلها مستدامة من الناحية المالية على المدى الطويل، هي أسئلة مهمة لأن الإجابة عليها تؤثر على رفاهة الملايين من الفقراء والمستضعفين حول العالم. ومع استمرار تزايد الاهتمام بهذه البرامج واستخدامها، تستكشف البلدان أيضًا كيفية تحسين دمجها في أجندتها العامة للحماية الاجتماعية والوظائف.

وازداد التركيز العالمي على الحماية الاجتماعية والوظائف بشكل عام وعلى دور شبكات الأمان الاجتماعي بشكل خاص. فلأول مرة، تشكل الحماية الاجتماعية جزءاً من الأجندة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة، إذ يدعو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة إلى إنهاء الفقر (المدقع) بجميع مظاهره بحلول عام 2030، وضمان الحماية الاجتماعية للفقراء والمستضعفين، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم المتضررين من الأحداث بالغة الشدة المرتبطة بالمناخ وغيرها من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . أما المقصد 1-3 (الهدف الأول) فيسعى إلى تنفيذ أنظمة وتدابير للحماية الاجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني لجميع المواطنين، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، بحلول عام 2030، وتطبيق تغطية صحية واسعة للفقراء والمستضعفين. بطبيعة الحال، تنشأ العديد من الأسئلة عند تنفيذ هذه الأجندة؛ فعلى سبيل المثال، ما الذي يعتبر "ملائما على المستوى الوطني" في بلد ما أو سياق معين؟ وما هو مزيج برامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية والإجراءات التدخلية التي يكون لها معنى في سياق معين أو لمجموعة معينة من أهداف السياسات؟ كم هو المقدار الضئيل للغاية من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي مقابل المقدار الكبير للغاية؟

هناك حاجة إلى قاعدة دلائل قوية للإجابة على هذه الأسئلة. فالهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو وضع مستوى قياسي لتحديد أين تقف فرادى البلدان والمناطق والعالم من حيث الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية، ومؤشرات الأداء الرئيسية، مثل نطاق تغطية البرنامج والأثر على المستفيدين، ومستوى المنفعة، والتأثيرات على الحد من الفقر وعدم المساواة. ويتطلب تقييم هذه المؤشرات وقياسها باستمرار عبر المساحة (البلدان / البرامج) والزمان بذل جهد كبير لجمع البيانات ومعالجتها. كان هذا هو الهدف من مبادرة البنك الدولي المسماة أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف، وهي مجموعة من مؤشرات الحماية الاجتماعية الشاملة المستمدة من بيانات مسوح الأسر المعيشية والبيانات الإدارية (http://datatopics.worldbank.org/aspire/). ويستخدم التحليل التجريبي الوارد في هذا العدد من الكتاب بيانات إدارية (على مستوى البرامج) عن 142 بلدا وبيانات مسح الأسر المعيشية عن 96 بلدا.

وتشير الدلائل المعروضة بشكل لا لبس فيه إلى أن برامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية لها أهميتها. ويبين الكتاب أن الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي في نطاق التغطية والكفاية يخفض من فجوة الفقر أو عدد الفقراء ويخفض التفاوت في الدخل، وعادةً ما يكون نطاق تغطية الفقراء أكبر في الأماكن التي تكون فيها التغطية لعموم للسكان واسعة أيضا. وليس من المستغرب أن تتم تغطية وكفاية برامج شبكات الأمان الاجتماعي بتكلفة على الموازنة؛ فعلى الصعيد العالمي، تنفق البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المتوسط 1.5% من إجمالي الناتج المحلي على هذه البرامج. وفي حين أن العديد من البلدان لا تنفق حتى الآن ما يكفي على تلك البرامج بحيث يكون لها تأثير على الفقر، فقد خصصت بلدان أخرى مبالغ ساعدت الملايين على الإفلات من براثن الفقر المدقع وملايين آخرين ليصبحوا أقل فقرًا.

بالنسبة للفقراء والضعفاء في جميع أنحاء العالم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ولا يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله فيما يتعلق ببرامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية. ومازالت الفجوات في نطاق التغطية ومستويات الإعانات ضخمة. والأكثر إثارة للقلق هو أن الفجوات أكثر وضوحاً في البلدان المنخفضة الدخل، إذ تشير البيانات إلى أن هذه البرامج تغطي في البلدان ذات الدخل المنخفض 18% فقط من العشرين في المائة الأشد فقرا، ولا تشكل التحويلات في المتوسط سوى 13% من استهلاك العشرين في المائة الأدنى مستوى. ويتعين على مجتمع التنمية الدولي أن يكون على استعداد لمواصلة العمل مع البلدان في معالجة تلك الفجوات. وبالإضافة إلى عرض الأرقام الرئيسية بشأن الإنفاق والأداء في جميع أنحاء العالم، يغوص هذا الكتاب أيضًا بشكل أعمق في موضوعين اثنين يختصان

بإدارة المخاطر وأوجه الضعف. الأول هو *المساعدة الاجتماعية والشيخوخة*، الذي ينظر على وجه التحديد في دور المعاشات الاجتماعية للمسنين. والثاني هو *الحماية الاجتماعية القادرة على التكيف*، الذي يناقش الصدمات وكيف يمكن تعديل برامج شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية كي تستجيب لها استجابة أفضل. من الواضح أن خطر الشيخوخة أكثر قابلية للتنبؤ به، لكن خطر الكوارث الطبيعية أقل من ذلك بكثير؛ وبالتالي، هناك حاجة إلى أساليب وأدوات مختلفة لمساعدة الناس على التعامل مع تلك المخاطر.

ويسعدنا أن نقدم مجموعة كاملة من البيانات والتحليلات التي تثري هذا الكتاب، ونأمل أن تستمر في الرجوع إلى هذا الكتاب بوصفه دليلا مرجعيا وبوصلة لتشكيل أسلوب تفكيرك فيما يتعلق بالقضايا المعروضة هنا. في غضون ذلك، نتطلع إلى إنتاج وتبادل ونشر أحدث البيانات والمستجدات على مستوى العالم والمناطق والبلدان في هذا المجال الحيوي لشبكات الأمان الاجتماعي، في عدد 2018 والأعداد القادمة. ونشجع القارئ على مواصلة استكشاف مجموعة البيانات الثرية التي يتيحها نظام أطلس الحماية الاجتماعية عبر الإنترنت.

مايكل رونكوفسكي
مدير أول
قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف
مجموعة البنك الدولي

عرض عام للتقرير

تعد الحاجة إلى شبكات الأمان الاجتماعي مصدر قلق بالغ للحكومات في جميع أنحاء العالم. ما هي برامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية التي يتعين اختيارها، وكيفية تنظيمها وتنفيذها على أفضل وجه، وكيفية جعلها مستدامة من الناحية المالية على المدى الطويل، كل هذه أسئلة مهمة لأن الإجابة عليها تؤثر على رفاهة الملايين من الفقراء والضعفاء حول العالم. ومع استمرار تزايد الاهتمام بهذه البرامج واستخدامها، تستكشف البلدان أيضًا كيفية تحسين دمجها في أجندتها العامة للحماية الاجتماعية والوظائف.

ويهدف تقرير حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018 إلى تجميع البيانات والمستجدات التي تتصدر أجندة شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية وتحليلها ونشرها.[1] وتشكل هذه السلسلة من التقارير الدورية جزءاً من جهود أوسع نطاقاً لرصد ما تحقق من تقدم في تنفيذ إستراتيجية البنك الدولي 2012 - 2020 بشأن الحماية الاجتماعية والعمل مقابل الهدفين الإستراتيجيين المتمثلين في زيادة التغطية - خاصة بين الفقراء - وتعزيز أثر البرامج على الفقر.[2]

ويدرس هذا العدد الثالث من تقارير "*حالة شبكات الأمان الاجتماعي*" الاتجاهات في مجال التغطية والإنفاق وأداء البرامج باستخدام قاعدة البيانات المحدثة لأطلس الحماية الاجتماعية: القدرة على الصمود والإنصاف، الذي يصدره البنك الدولي. يوثق الكتاب برامج شبكات الأمان الرئيسية حول العالم واستخدامها للتخفيف من حدة الفقر وبناء الرخاء المشترك. ويتوسع عدد 2018 عن إصدار 2015 في تغطية بيانات مسوح الأسر المعيشية والبيانات الإدارية. هذا العدد مميز في ذلك الوجه، فهو يصف لأول مرة ما يحدث في إنفاق برامج شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وتغطيتها بمرور الوقت، عندما تسمح البيانات بهذا التحليل.

كما يتميز *تقرير حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018* بموضوعين خاصين - *المساعدة الاجتماعية والشيخوخة* مع التركيز على دور المعاشات الاجتماعية للمسنين؛ *والحماية الاجتماعية القادرة على التكيف* مع التركيز على ما يجعل أنظمة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي قابلة للتعديل في مواجهة مختلف الصدمات.

يقدم هذا الكتاب دلائل تجريبية تشتد الحاجة إليها في سياق التركيز العالمي المتزايد على الحماية الاجتماعية،[4] كما هو واضح في أهداف التنمية المستدامة. فلأول مرة، تشكل الحماية الاجتماعية جزءاً من الأجندة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة. إذ يدعو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لإنهاء الفقر (المدقع) بجميع مظاهره بحلول عام 2030، وضمان الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم المتضررين من الأحداث بالغة الشدة المرتبطة بالمناخ وغيرها من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والكوارث. أما المقصد 1-3 (الهدف الأول) فيسعى إلى تنفيذ أنظمة وتدابير للحماية الاجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني لجميع المواطنين، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، بحلول عام 2030، وتطبيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء. ويهدف المقصد 1-5 (الهدف الأول)، الذي يرتبط بالحماية الاجتماعية القادرة على التكيف، إلى بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يتطلب قياس الأداء فيما يتصل بتلك الأهداف بيانات موثوقة.

النتائج الرئيسية للكتاب

على الصعيد العالمي، تنفق البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ما متوسطه 1.5% من إجمالي الناتج المحلي على برامج شبكات الأمان الاجتماعي. ومع ذلك، وكما يوضح الفصل الثاني، يختلف الإنفاق فيما بين البلدان والمناطق. إذ تنفق منطقة أوروبا وآسيا الوسطى حالياً أكثر من غيرها من المناطق على هذه البرامج، حيث بلغ متوسط الإنفاق 2.2% من إجمالي الناتج المحلي؛ وتقع منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في منتصف نطاق الإنفاق؛ في حين تنفق منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا أقل نسبة عند 1.0% و0.9% على التوالي.

إن الالتزام المتزايد بشبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية واضح أيضا، فكثير من البلدان تنفق في العادة مبالغ أكبر على هذه البرامج مع مرور الوقت. وبتحليل المجموعة الفرعية للبلدان التي تسجل بيانات قابلة للمقارنة مع مرور الوقت، يوضح الفصل الثاني أنه في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على سبيل المثال، ارتفع متوسط الإنفاق على هذه البرامج كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 0.4%

في عام 2000 إلى 1.26% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. وقد حدث هذا أثناء نمو إجمالي الناتج المحلي بالمنطقة، مما يعني أن الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي قد ارتفع من حيث القيمة النسبية والمطلقة. كما أن العديد من البلدان في مناطق أخرى، بما فيها أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء، قد زادت من إنفاقها بشكل كبير على برامج شبكات الأمان الاجتماعي الرائدة.

وتحوّلت هذه الزيادة في الإنفاق إلى توسع كبير في نطاق تغطية البرامج حول العالم. فعلى سبيل المثال، تقوم العديد من البلدان بإدراج هذه البرامج الرائدة وتوسيع نطاق تغطيتها على وجه السرعة. ففي تنزانيا، توسع برنامج شبكة الأمان الإنتاجية من تغطية 2% من السكان إلى 10% بين عامي 2014 و 2016. وفي السنغال، توسع برنامج التحويلات النقدية الوطني من 3% من السكان إلى 16% خلال أربع سنوات. وفي الفلبين، توسع برنامج التحويلات النقدية المشروطة من 5% من السكان إلى 20% منذ عام 2010. هذه الأمثلة ليست سوى عدد قليل من البرامج التي تتوسع سريعا.

ويبين الفصل الثالث أن برامج شبكات الأمان الاجتماعي تقدم مساهمة كبيرة في مكافحة الفقر. فمن بيانات مسوح الأسر المعيشية المتاحة، تشير التقديرات إلى أن 36% من الأشخاص يفلتون من الفقر المدقع[5] بسبب تلقي تحويلات من هذه البرامج. بعبارة أخرى، في غياب التحويلات، سيعيش عديد من الناس في فقر مدقع. وحتى لو لم ترفع هذه التحويلات المستفيدين فوق خط الفقر، فإنها ستخفض فجوة الفقر بنحو 45%.[6] كما تحدّ برامج شبكات الأمان الاجتماعي من التفاوتات في الاستهلاك / الدخل بنسبة 2%، في المتوسط. هذه التأثيرات الإيجابية لتحويلات شبكات الأمان الاجتماعي على عدد الفقراء، وفجوة الفقر، والتفاوتات لوحظت في جميع مجموعات دخل البلدان.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم، يحتاج مجتمع الحماية الاجتماعية إلى القيام بمزيد من الجهد. وتستمر الفجوات الضخمة في نطاق تغطية البرامج حول العالم. وتظهر هذه الفجوات بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل، حيث لا تغطي برامج شبكات الأمان الاجتماعي سوى 18% من العشرين في المائة من السكان الأشد فقرا. حتى في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، يحصل أقل من 50% من الفقراء على إعانات برامج شبكات الأمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن القليل للغاية من الفقراء مدرجون في برامج التأمينات الاجتماعية. وكما يقترح الكتاب (انظر الفصل الثالث)، فإن نطاق التغطية أعلى كثيرا في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل،[7] ولكن حتى في تلك البلدان فمازالت هناك فجوات.

يجب أيضا زيادة مستويات الإعانات. وكما يبين الفصل الثالث، فإن إعانات شبكات الأمان الاجتماعي كنسبة من دخل أو استهلاك الفقراء هي الأدنى في البلدان المنخفضة الدخل، حيث لا تتجاوز 13%. والوضع ليس أفضل بكثير في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، حيث تبلغ النسبة 18%. يوضح الكتاب أيضًا أن بلدان العالم تختلف اختلافًا جوهريًا في المتوسط المطلق لنصيب الفرد من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي (بالدولار الأمريكي، من حيث تعادل القوة الشرائية). على سبيل المثال، تنفق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ما معدله 16 دولارًا لكل مواطن سنويًا على برامج شبكات الأمان الاجتماعي، في حين تنفق البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ما معدله 158 دولارًا لكل مواطن سنويًا.

من المهم إغلاق هذه الفجوات لأن البلدان ذات المستويات المنخفضة من حيث التغطية والإعانات لا تخفض الفقر إلا بنسبة ضئيلة. ويشير تحليل قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية إلى أن البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من التغطية والإعانات تحقق مكاسب هامة في الحد من الفقر. فالبلدان التي تتمتع بأعلى مستويات التغطية إلى جانب مستويات عالية من الإعانات تحقق خفضا يصل إلى 43% في عدد الفقراء (نسبة العشرين في المائة من السكان الأشد فقرا). وتم العثور على آثار قوية مماثلة فيما يتعلق بالحد من فجوة الفقر وانخفاض التفاوتات في الدخل / الاستهلاك.

كما يتجاوز هذا الكتاب تحليل البيانات ويدقق في مجالين محددين لسياسة الحماية الاجتماعية يتطلبان مزيدًا من الفهم والاستكشاف: *المساعدة الاجتماعية والشيخوخة والحماية الاجتماعية القادرة على التكيف*. في إطار الموضوع الخاص الأول، يبحث الفصل الرابع من المنظور العددي الدور المتنامي للمعاشات الاجتماعية للمسنين في جميع أنحاء العالم. وهذا اتجاه عالمي يعكس إلي حد كبير التغطية المحدودة بالنسبة للسن ومدي كفاية أنظمة المعاشات التقاعدية التي تقوم على الاشتراكات. وتتمثل المساهمة الهامة لهذا الفصل المتعلق بالمعاشات الاجتماعية للمسنين في محاولته تحديد الأثر الكمي لأداة السياسة هذه على الفقر وذلك باستخدام مسوح الأسر المعيشية ذات البيانات الموثوقة.

يناقش الفصل الخامس السمات الرئيسية التي تجعل شبكات الأمان الاجتماعي قابلة للتكيف مع أنواع مختلفة من الصدمات، سواء الطبيعية (كالأعاصير والجفاف) أو من صنع الإنسان (كالصراعات والنزوح القسري). وتعتبر

أدوات الحماية الاجتماعية القادرة على التكيف مهمة للأشخاص بغض النظر عن مكان تواجدهم في دورة الحياة. ويهدف الفصل المتعلق بالحماية الاجتماعية القادرة على التكيف إلى تسليط الضوء على ماهية القدرة على التكيف وكيفية تحقيقها. كما يسلط الضوء على أمثلة لما تقوم به مختلف البلدان بالفعل لجعل أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر مرونة وكفاءة.

ومن المؤمل أن يجد القارئ دراسة هذه المواضيع الخاصة أمرا مثيرا للاهتمام وفي وقته المناسب.

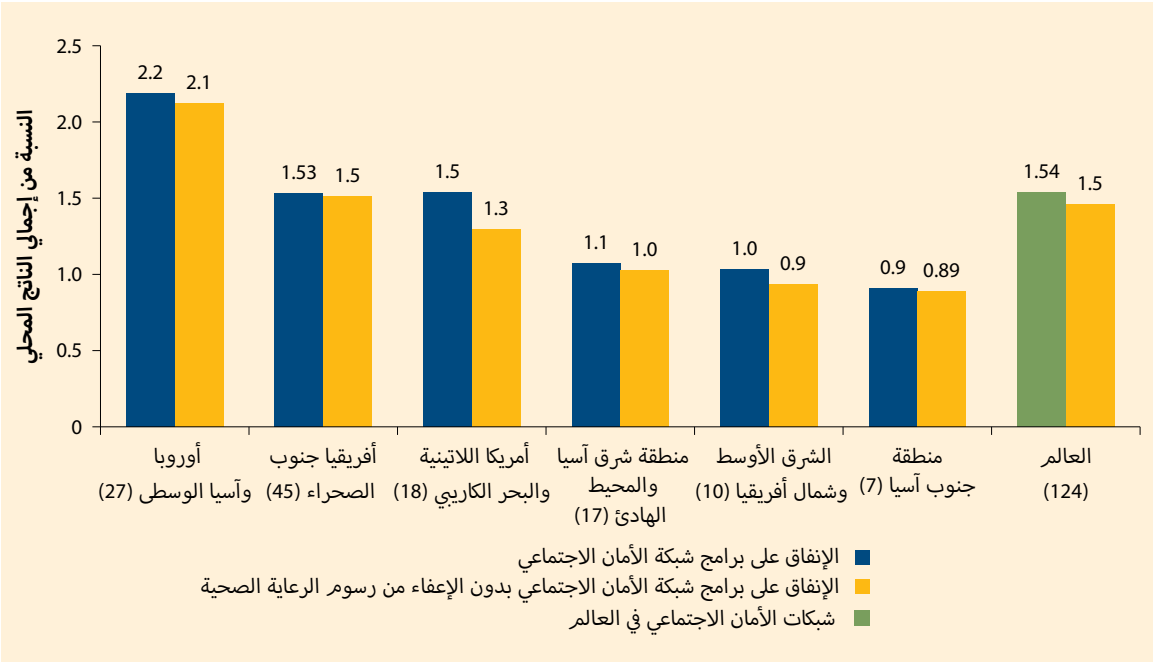
كم تنفق المناطق والبلدان المختلفة على شبكات الأمان الاجتماعي؟

تنفق البلدان النامية ما متوسطه 1.5% من إجمالي الناتج المحلي على برامج شبكات الأمان الاجتماعي. تم فحص الإنفاق الإجمالي على شبكات الأمان الاجتماعي، باستثناء الدعم العام للأسعار، لعينة من 124 بلدا ناميا تتوفر عنها بيانات. يُعد الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي أعلى من المتوسط العالمي في أوروبا وآسيا الوسطى، حيث يبلغ 2.2% من إجمالي الناتج المحلي، وقرب المتوسط العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 1.5%، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 1.5%. في حين أنفقت مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا 1.1% و1.0% و0.9% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي (الشكل 1).

والبلدان التي تسجل مستويات عالية جدًا من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي هي في الغالب البلدان التي تواجه أوضاع هشاشة وصراع وعنف. فعلى سبيل المثال، قامت تيمور الشرقية بتعميم المعاشات الاجتماعية لقدامى المحاربين في عام 2008 في استجابة لما شهده منتصف العقد الأول من الألفية من صراعات عنيفة. وفي جنوب السودان، يتألف كل الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي من برنامجين كبيرين يمولهما وينفذهما برنامج الأغذية العالمي. وهذه البرامج عينية وتشمل مكوّنات متعددة، مثل توزيعات الأغذية بشكل عام وبرامج التغذية التكميلية الشاملة وبرامج التغذية التكميلية الموجهة للنازحين داخلياً والعائدين.

وهناك تفسير آخر شائع لمستويات الإنفاق الملحوظة وهو إدراج برامج التعميم في حافظات شبكات الأمان الاجتماعي للبلدان. على سبيل المثال، تعد جورجيا وليسوتو من بين أكبر البلدان إنفاقا لأن برامج التأمينات الاجتماعية تتضمن تعميم المعاشات الاجتماعية كحد أدنى/لكبار السن.

الشكل 1. متوسط الإنفاق العالمي والإقليمي على شبكات الأمان الاجتماعي



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: عدد البلدان في كل منطقة يظهر بين القوسين. ويعود الفارق في المتوسط الإقليمي لمنطقة أفريقيا في هذا التقرير مقابل تقرير منطقة أفريقيا (بيجل وآخرون، وشيك الصدور) إلى أنه في التقرير الإقليمي، فإن متوسط الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي (1.3% من إجمالي الناتج المحلي) لا يتضمن جنوب السودان. والأرقام الإقليمية الواردة في هذا الشكل هي متوسطات بسيطة لمختلف البلدان. انظر الملحق (باء) للاطلاع على التفاصيل. إن المعالجة المفاهيمية لإعفاءات الرسوم الصحية ليست مباشرة لأنها تعتمد على كيفية قيام البلدان بترتيب إجراءات الرعاية الصحية والإبلاغ عنها. ورغم أنه في بعض الحالات يتم الإبلاغ عن هذه الإعفاءات في إطار مصروفات الصحة العامة، فإنه في حالات أخرى يتم حسابها تحت بند مصروفات الحماية الاجتماعية.

ففي جورجيا، يسهم إنفاق 4.6% من إجمالي الناتج المحلي على تعميم معاشات الشيخوخة بأكثر من 60% من إجمالي الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي. وتنفق ليسوتو 2% من إجمالي الناتج المحلي على المعاشات الاجتماعية للمسنين (انظر الملحق دال في الكتاب الكامل). كما تنفق منغوليا أيضًا أكثر بكثير من المتوسط الإقليمي بسبب تعميم مزايا الأطفال، الذي يطلق عليه برنامج "أموال الأطفال"، والذي يمثل حوالي 80% من إجمالي الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي.

هل تنفق البلدان الأكثر ثراءً مبالغ أكبر على شبكات الأمان الاجتماعي؟

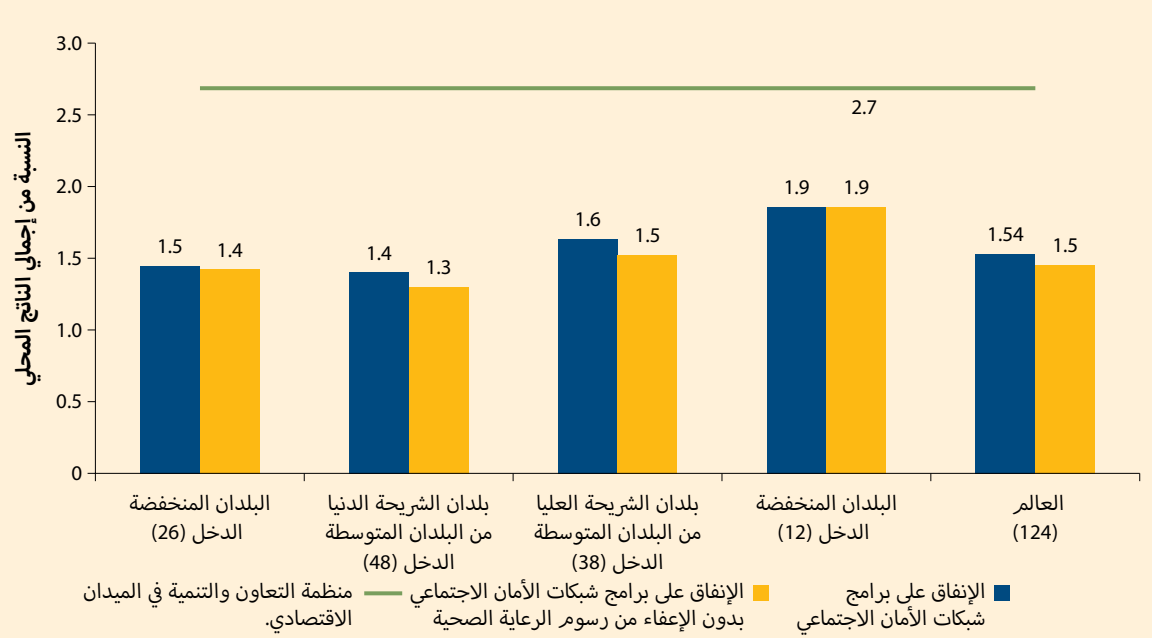
على الصعيد العالمي، يبدو أن مستوى دخل البلد يرتبط ارتباطا ضعيفا بالإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتشير البيانات إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع عند 1.9% من إجمالي الناتج المحلي، وبلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل عند 1.6%، تنفق في العادة أكثر قليلاً فقط من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل عند 1.4%، والبلدان ذات الدخل المنخفض عند 1.5%. وبدراسة مستويات الإنفاق باستثناء إعفاءات الرسوم الصحية، تبدو الأنماط متشابهة. إذ تنفق البلدان ذات الدخل المنخفض، وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وبلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل في المتوسط ما بين 1.3 و1.5% من إجمالي الناتج المحلي، في حين تنفق البلدان ذات الدخل المرتفع في المتوسط 1.9% من إجمالي الناتج المحلي (انظر الشكل 2).

كما يختلف المستوى المطلق لإعانات كل اسرة اختلافا كبيرا داخل مجموعات دخل البلدان. في عينة فرعية من 36 بلدا لديها برامج رئيسية حيث الأسرة المعيشية وحدة مستفيدة (انظر الملحق هاء في الكتاب الكامل لمزيد من التفاصيل)، فإن مبلغ الاستحقاق (وفقا لتعادل القوة الشرائية بالدولار) لكل أسرة معيشية هو أكبر أربع مرات في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل عنه في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل - 106 دولارات وفقا لتعادل القوة الشرائية مقابل 27 دولارا وفقا لتعادل القوة الشرائية، على التوالي (الشكل 3).

كيف تغير نمط الإنفاق بمرور الزمن؟

بشكل عام، يتقلب الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي كثيرًا بمرور الزمن في بعض البلدان، فيما يظل ثابتًا نسبيًا في بلدان أخرى. يركز هذا القسم بشكل كبير على اتجاهات الزمن في الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى لأن المناطق الأخرى تفتقر إلى بيانات الإنفاق المتسقة لمدة

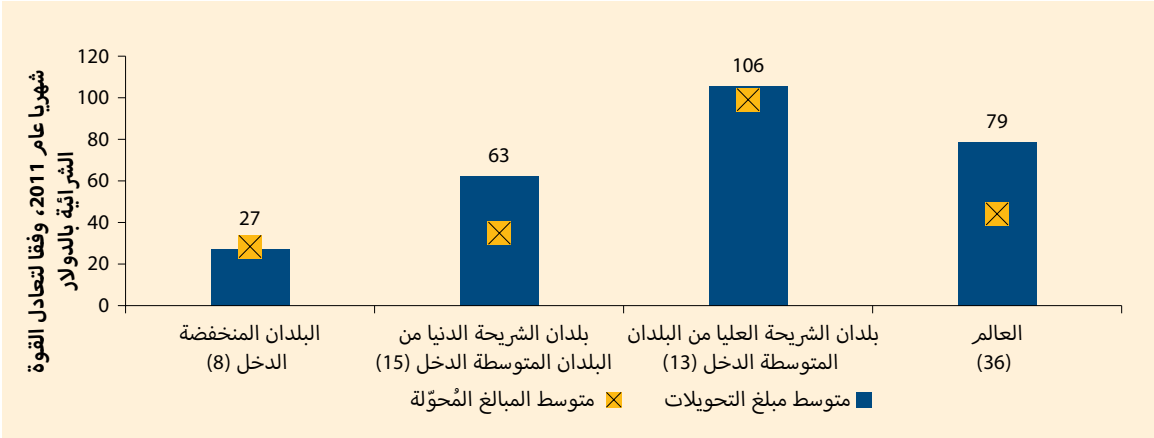
الشكل 2. صافي إنفاق شبكات الأمان الاجتماعي عبر مجموعات دخل البلدان مقابل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

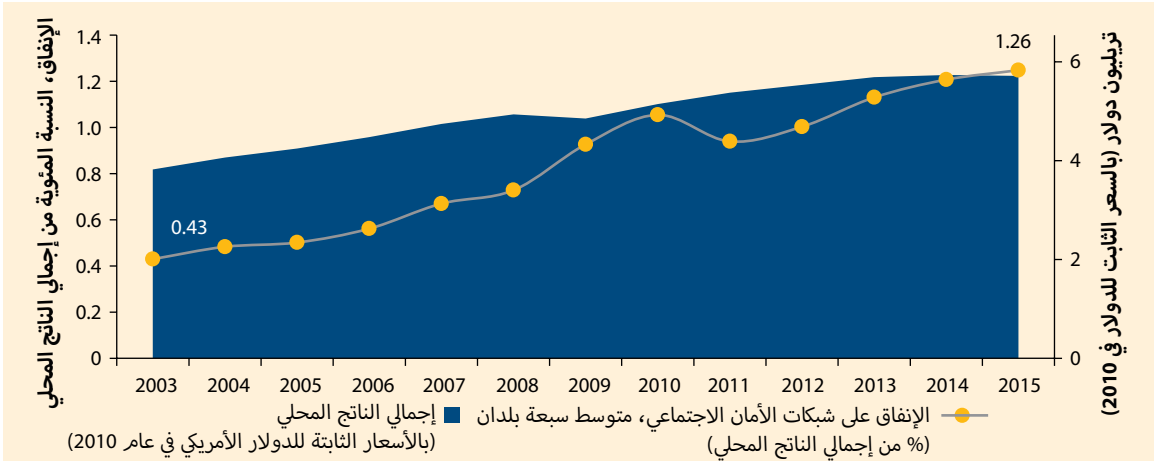
ملاحظة: عدد البلدان في كل مجموعة دخل البلدان يظهر بين قوسين. والبلدان المرتفعة الدخل الواردة في التحليل هي شيلي وإستونيا والمجر والكويت ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والمملكة العربية السعودية وسيشل والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وأوروجواي. تشير البيانات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى عام 2013 وهي تستند إلى قاعدة بيانات الإنفاق الاجتماعي. إجمالي إنفاق شبكات الأمان الاجتماعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الوارد هنا رقم تقريبي بجمع وظائف الحماية الاجتماعية "للأسرة" و "السياسة الاجتماعية الأخرى"، على النحو المحدد في قاعدة بيانات الإنفاق الاجتماعي.

الشكل 3. المبالغ المُحوّلة لبرامج التحويلات النقدية، حسب مجموعة الدخل



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية (انظر الملحق هاء في الكتاب الكامل لمزيد من التفاصيل).
ملاحظة: يظهر عدد البلدان (برنامج واحد لكل بلد) بين قوسين. يتم اختيار برنامج التحويلات النقدية الأكبر أو الرئيسي لكل بلد. انظر القائمة الكاملة للبرامج المختارة في الملحق هاء. وتم تحويل قيم المبالغ المُحولة (كما هي محددة في التصميم) إلى الأسعار الثابتة عام 2011 باستخدام تعادل القوة الشرائية والرقم القياسي لأسعار المستهلكين من تقرير مؤشرات التنمية في العالم. أيضا، يُستخدم عام 2011 كقيمة سنة الأساس من أجل حساب معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، مثل معامل الانكماش، بين السنة محل الرصد وسنة 2011 لجميع بلدان العينة. ثم يتم تقسيمها أولاً حسب معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ثمّ من خلال قيمة تعادل القوة الشرائية لعام 2011 للحصول على السعر الثابت للدولار في عام 2011. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من تقارير مؤشرات التنمية في العالم، يتم استخدام معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي كدليل للانكماش، خاصة للأرجنتين وبيلاروسيا. وتم استبعاد البلدان ذات الدخل المرتفع من هذا التحليل بسبب صغر العينة.

الشكل 4. الاتجاهات في صافي الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.
ملاحظة: يمثل إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي البلدان الأعضاء في الرابطة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتستخدم هيئة متوازنة من سبعة بلدان (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وبيرو وأوروغواي). ينبغي تفسير متوسط الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قبل عام 2010 تفسيرا حذرا لأن توفر البيانات كان أكثر صعوبة، لا سيما بالنسبة للبيانات المفصلة المستندة إلى البرامج حتى عام 2009. إنفاق شبكات الأمان الاجتماعي لا يشمل إعفاءات الرسوم الصحية.

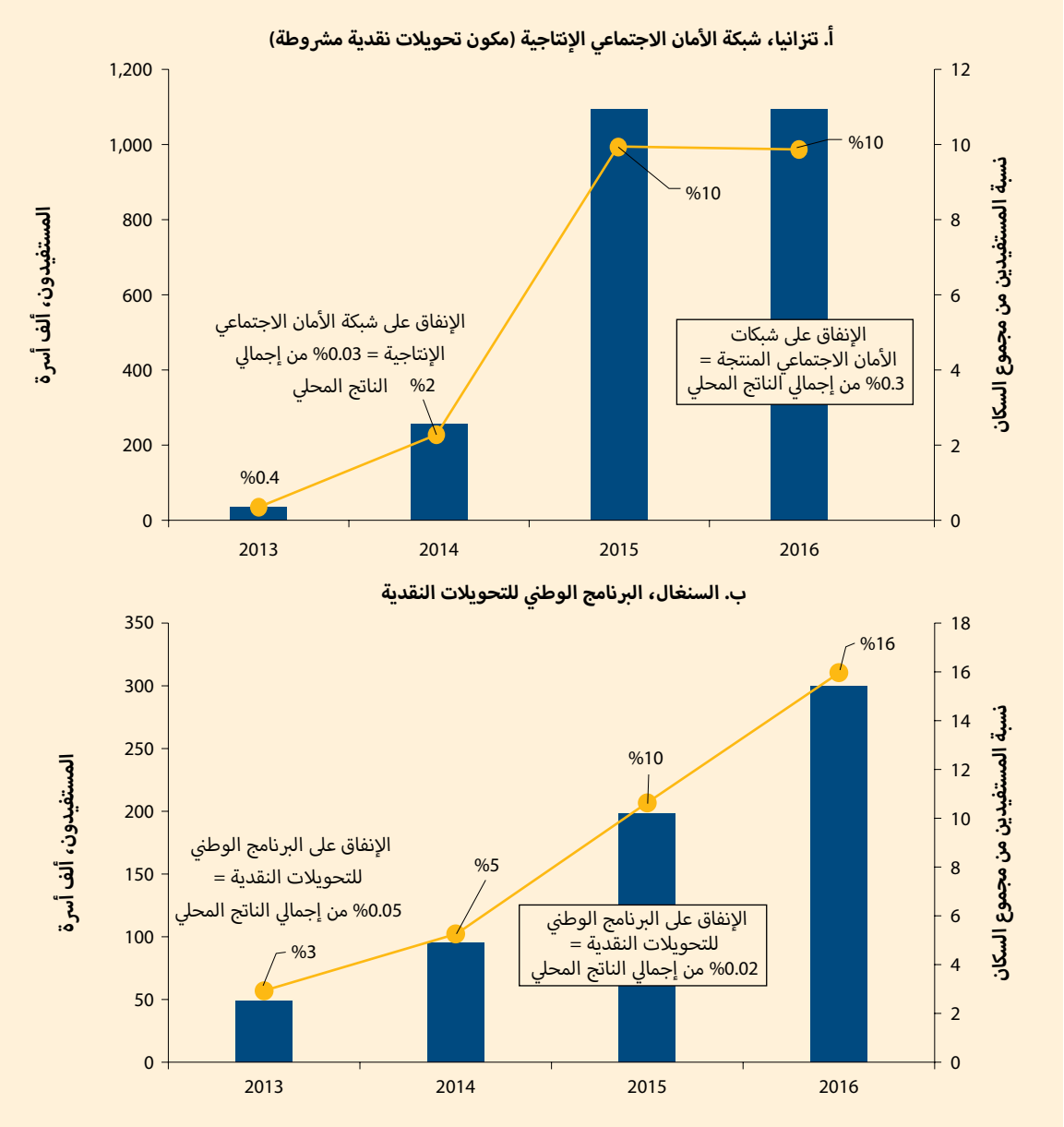
10 سنوات أو أكثر. ومن ثم، فإن النتائج لا تعكس سوى هاتين المنطقتين ولا تمثل الاتجاهات العالمية. ومع ذلك، فإن التوسع في التغطية والإنفاق موضح أيضا بالنسبة للعديد من البرامج الضخمة (العالمية) على مستوى العالم.

في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفع الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي زيادة كبيرة على مدى العقد الماضي (2005 - 2015). ويتضمن هذا الكتاب تحليلا لعينة فرعية من سبعة بلدان في المنطقة (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وبيرو وأوروغواي) مع إنفاق متوازن مُسلسل زمنيا على شبكات الأمان الاجتماعي. ويمثل مجموع سكانها حوالي 75% من مجموع سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي. يشير التحليل إلى أنه في هذه المجموعة من

البلدان، ارتفع متوسط الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي من 0.43 إلى 1.26% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة من 2003 إلى 2015 (انظر الشكل 4). تسارعت الزيادة في الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي قرب نشوب الأزمة المالية في عام 2008 على الرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وتظهر الأرجنتين وبيرو أعلى ارتفاع نسبي في الإنفاق منذ عام 2009 (انظر الشكل 4).

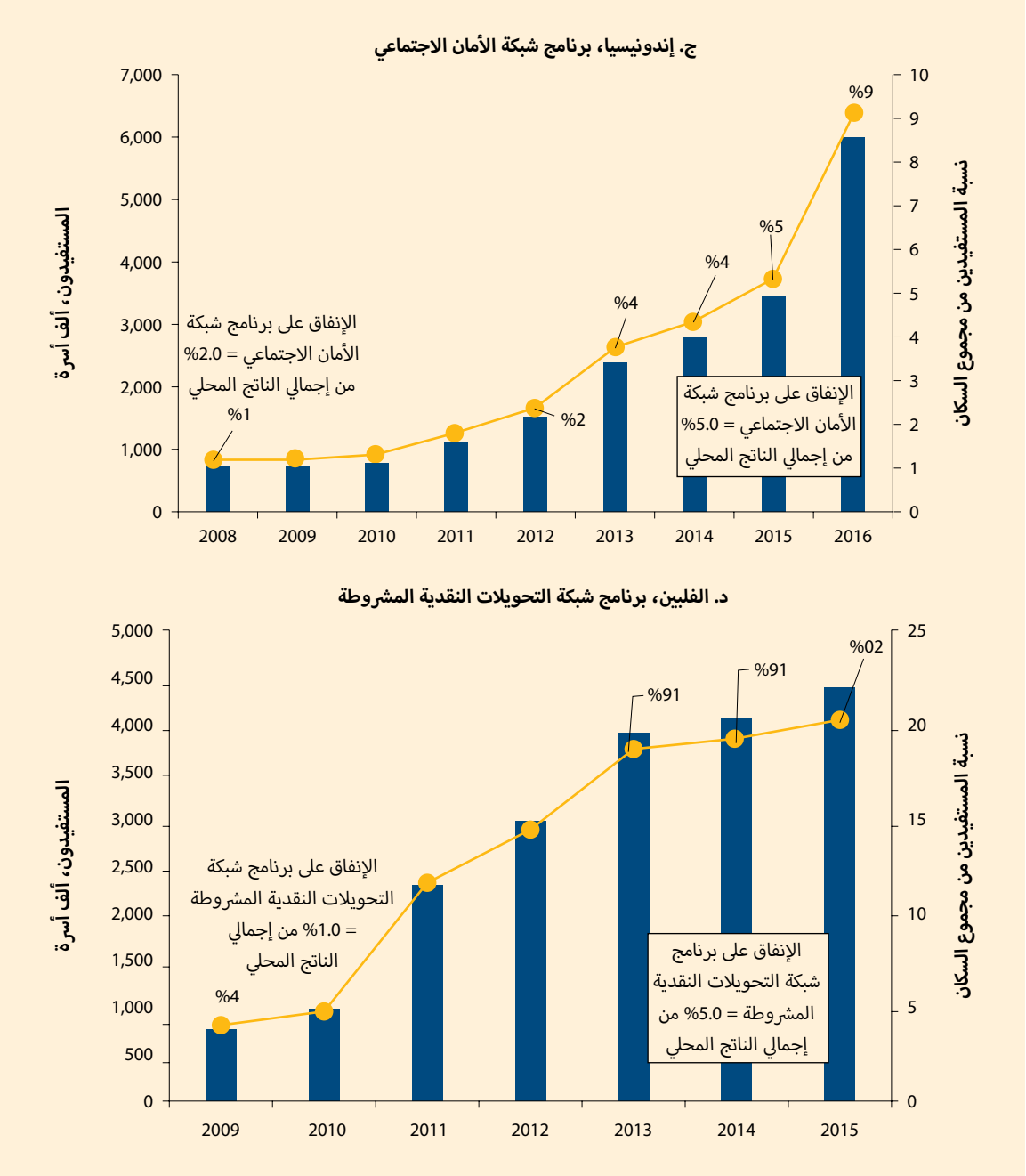
تقدم العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا برامج شبكات الأمان الاجتماعي الرائدة وتتوسع سريعا في التغطية. ومع ذلك، تأتي هذه المبادرات بتكلفة على المالية العامة. ففي تنزانيا، توسع برنامج شبكة الأمان الإنتاجية ليغطي من 0.4 إلى 10% من السكان بين إطلاقه في 2013 إلى 2016 (الشكل 5، اللوحة أ). ورافق هذا التوسع في التغطية زيادة سريعة في الإنفاق على البرامج، من 0.03 إلى ما يقرب من 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عامين. وفي السنغال، توسعت تغطية برنامج التحويلات النقدية الوطنية من 3% إلى 16% من السكان في أربع سنوات (الشكل 5، اللوحة ب). وزاد إنفاق البرنامج

الشكل 5. التوسع في برامج التحويلات النقدية الرئيسية في تنزانيا والسنغال والفلبين وإندونيسيا



(يتبع الجدول في الصفحة التالية)

الشكل 5. التوسع في برامج التحويلات النقدية الرئيسية في تنزانيا والسنغال والفلبين وإندونيسيا



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.
ملاحظة: البيانات عن تنزانيا تشمل زنزبار.

المقابل من 0.05% إلى 0.2% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2013-2015. وفي إندونيسيا، زاد برنامج شبكة الأمان الاجتماعي تغطيته من 1% إلى 9% من السكان بين عامي 2008 و 2016، وزادت أيضاً ميزانيته (الشكل 5، اللوحة ج). أما في الفلبين، فقد وسّع البرنامج الرائد للتحويلات النقدية المشروطة تغطيته من 4% إلى 20% من السكان بين عامي 2008 و2015 وزادت ميزانيته من 0.1% إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 5، اللوحة د). ويمكن العثور على الرصد العالمي لأكبر برامج شبكات الأمان الاجتماعي (حسب الفئة) لكل بلد في الملحق جيم في الكتاب الكامل.

من الذين تغطيهم برامج الحماية الاجتماعية والعمل؟

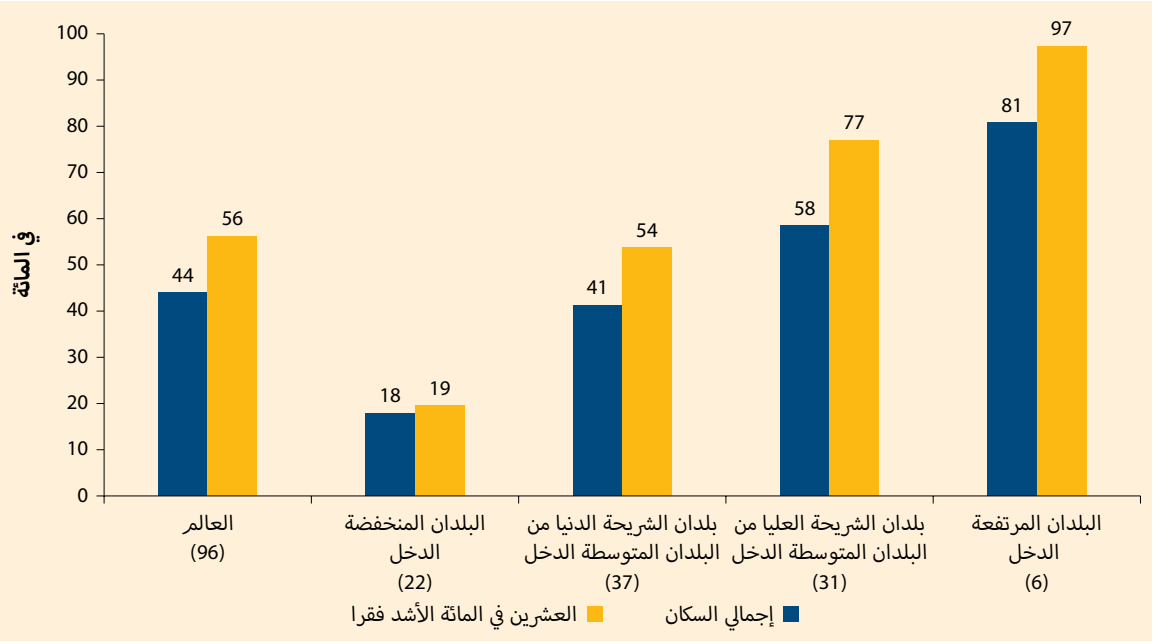
يكشف تحليل بيانات مسح الأسر المعيشية من 96 بلداً أن برامج الحماية الاجتماعية والعمل تغطي في المتوسط 44% من مجموع السكان و56% من العشرين في المائة الأشد فقرا. وترتبط تغطية هذه البرامج بدرجة كبيرة بمستوى دخل البلدان. ويبين الشكل 6 أن البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط الأعلى تغطي 97% و77% من العشرين في المائة الأشد فقرا من السكان، على التوالي. في المقابل، تغطي بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل نسبة 54 و19% من العشرين في المائة الأشد فقرا، على التوالي. وينبغي تفسير هذه الأرقام الخاصة بعمر من تشملهم التغطية تفسيرا حذرا لأن معدلات التغطية المستمدة من مسوح الأسر المعيشية من المرجح أن يتم التقليل من شأنها.[8]

وفيما يتعلق بتغطية الفقراء، فإن البلدان المنخفضة الدخل متخلفة في جميع مجالات الحماية الاجتماعية الثلاثة. ويبين الشكل 7 أن برامج التأمينات الاجتماعية أكثر انتشارًا في البلدان المرتفعة الدخل، حيث تغطي 60% من العشرين في المائة الأشد فقرا؛ في المقابل، في البلدان ذات الدخل المنخفض لا يغطي هذا النوع من البرامج سوى 2% من العشرين في المائة الأشد فقرا. تمثل برامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية معظم تغطية برامج الحماية الاجتماعية والعمل للفقراء في جميع مجموعات دخل البلدان. ومع ذلك، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع تسجل أعلى نطاق تغطية للفقراء من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي (76%)، مقابل 18% فقط في البلدان المنخفضة الدخل. وتغطي برامج سوق العمل الفقراء بنسبة 2% في البلدان المنخفضة الدخل و 8% في البلدان ذات الدخل المرتفع.[9] ولذلك تلعب برامج شبكات الأمان الاجتماعي دورًا محوريًا في تحقيق تغطية الحماية الاجتماعية للفقراء (يعرض الملحقان واو1- و واو2- في الكتاب قائمة كاملة بمؤشرات الأداء الرئيسية لبرامج الحماية الاجتماعية والعمل وشبكات الأمان الاجتماعي، على التوالي).

ما هي أنواع برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي الفقراء؟

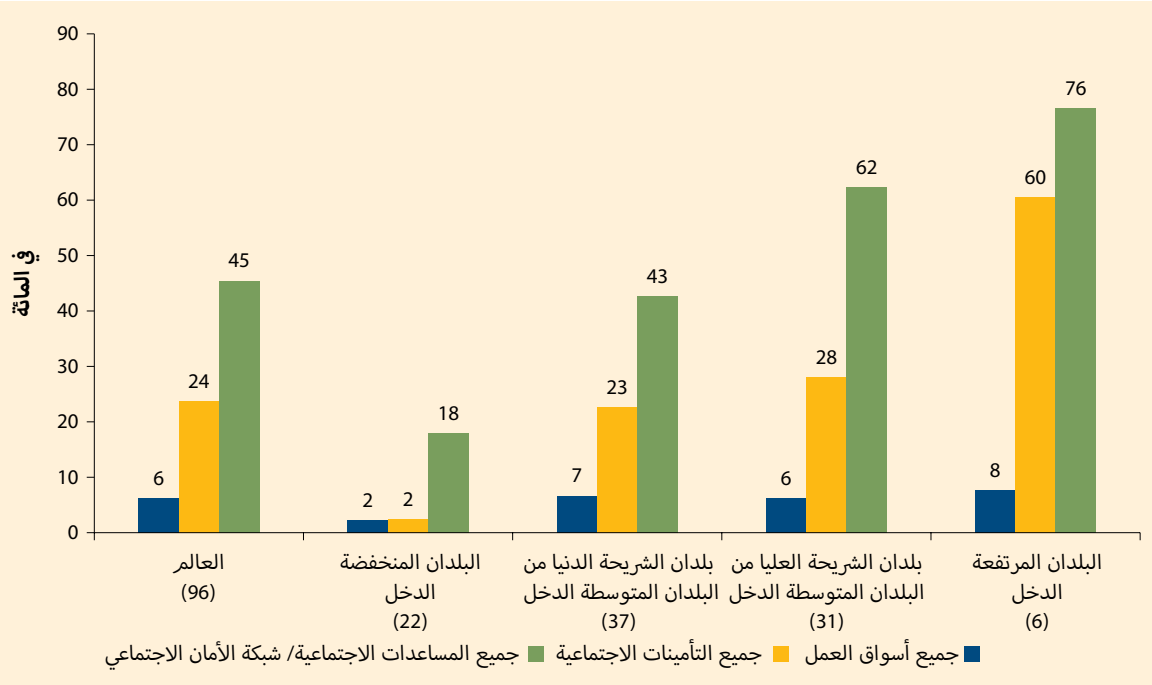
تركز مختلف البلدان على أدوات شبكات الأمان الاجتماعي المختلفة. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية. وتعالج هذه البرامج غير القائمة علي الاشتراكان مشكلات مختلفة وتستهدف مجموعات سكانية مختلفة، بناءً علي الاحتياجات وأوجه الضعف. وتعتمد بلدان العالم بشكل عام مزيجا من برامج شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية

الشكل 6. نسبة مجموع السكان والعشرين في المائة الأكثر فقراً التي تحصل على إعانات أي برنامج للحماية الاجتماعية والعمل، كما تم تسجيلها في مسوح الأسر المعيشية، حسب مجموعة دخل البلدان



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.
ملاحظة: العدد الإجمالي للبلدان لكل مجموعة دخل البلدان كما ورد في التحليل يظهر بين قوسين. يتم حساب المؤشرات المجمعة باستخدام متوسطات بسيطة للحماية الاجتماعية على مستوى البلد ومعدلات التغطية العمالية عبر مجموعات دخل البلدان. ويتم تحديد التغطية على النحو التالي: (عدد الأفراد من مجموع السكان أو العشرين في المائة الأشد فقرا ممن يعيشون في أسرة معيشية حيث يتلقى عضو واحد على الأقل التحويلات) / (عدد الأفراد من مجموع السكان). ويقلل هذا الرقم من مجموع تغطية الحماية الاجتماعية والعمل لأن مسوح الأسر المعيشية لا تشمل جميع البرامج الموجودة في كل بلد. يتم حساب العشرين في المائة الأشد فقرا باستخدام نصيب الفرد من تحويلات الرفاهة المسبقة (الدخل أو الاستهلاك).

الشكل 7. نسبة العشرين في المائة الأكثر فقراً التي تحصل على إعانات أي برنامج للحماية الاجتماعية والعمل، كما تم تسجيلها في مسوح الأسر المعيشية، حسب مجال الحماية الاجتماعية والعمل ومجموعة دخل البلدان

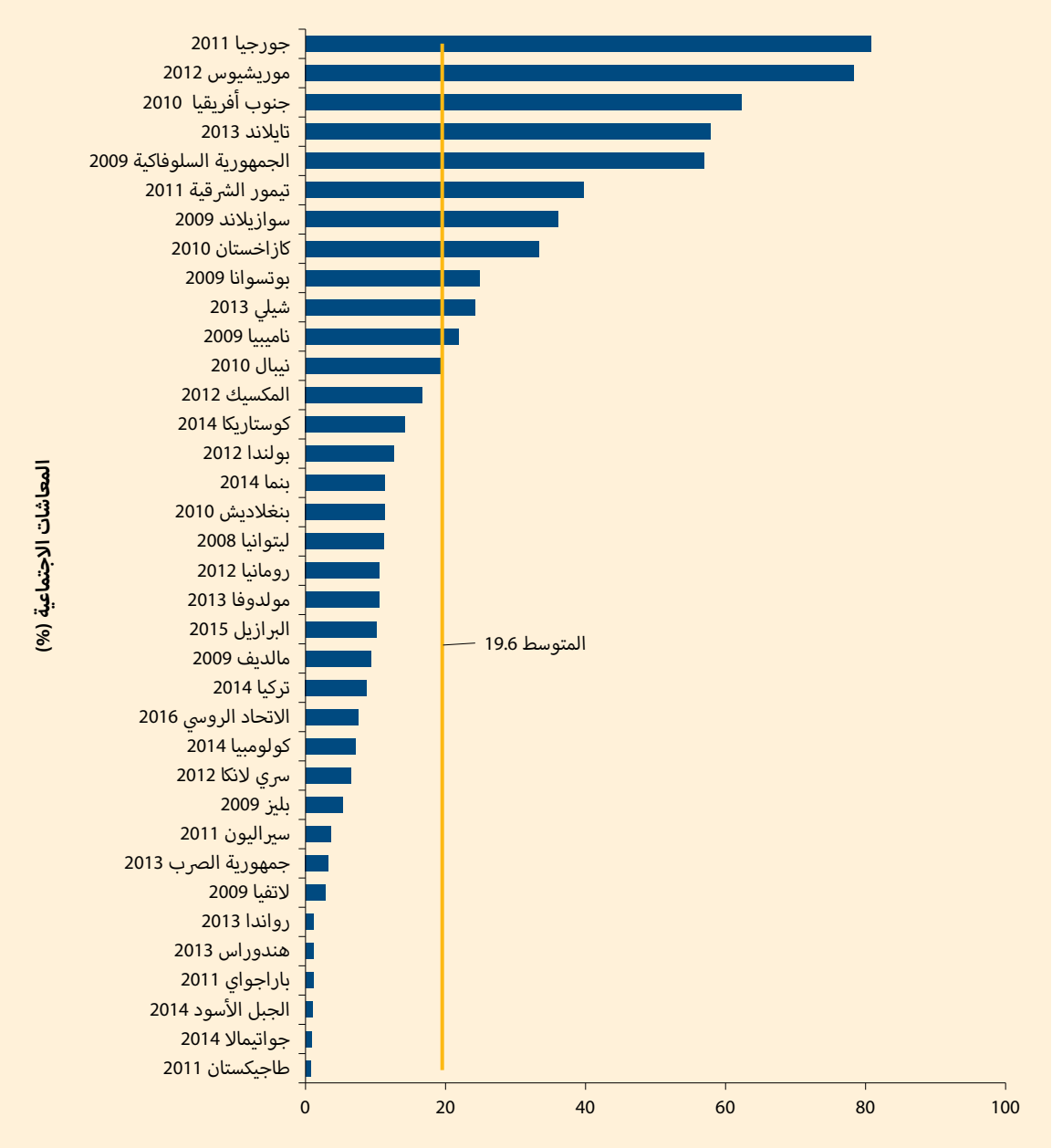


المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.
ملاحظة: العدد الإجمالي للبلدان لكل مجموعة دخل البلدان كما ورد في التحليل يظهر بين قوسين. يتم حساب المؤشرات المجمعة باستخدام متوسطات بسيطة لمعدلات التغطية على مستوى البلد للتأمينات الاجتماعية، والمساعدات الاجتماعية، وبرامج سوق العمل، عبر مجموعات دخل البلدان. لا تحتسب المؤشرات للتداخل بين أنواع البرامج (الأشخاص الذين يتلقون إعانات أكثر من برنامج واحد)؛ لذلك، قد يزيد مجموع النسب المئوية حسب نوع البرنامج على 100%. ويتم تحديد التغطية على النحو التالي: (عدد الأفراد من مجموع السكان أو العشرين في المائة الأشد فقرا ممن يعيشون في أسرة معيشية حيث يتلقى عضو واحد على الأقل التحويلات) / (عدد الأفراد من مجموع السكان). ويقلل هذا الرقم من مجموع تغطية الحماية الاجتماعية والعمل لأن مسوح الأسر المعيشية لا تشمل جميع البرامج الموجودة في كل بلد. يتم حساب العشرين في المائة الأشد فقرا باستخدام نصيب الفرد من تحويلات الرفاهة المسبقة (الدخل أو الاستهلاك).

استنادًا إلى أهداف سياستها الاجتماعية. ولتسهيل التحليل والمقارنات بين البلدان، يتم تجميع البرامج في ثماني فئات قياسية لشبكات الأمان الاجتماعي، هي كالتالي:

- *التحويلات النقدية غير المشروطة* تشمل إجراءات تدخلية، مثل تخفيف حدة الفقر او برامج مثل تخفيف حدة الفقر أو برامج الطوارئ، وضمان برامج الدخل الادني المضمون، وبدل الطفل والأسرة المستهدفة من حيث الفقر. وتشكل هذه بعضًا من أشهر أدوات شبكات الأمان الاجتماعي وهي ملحوظة في معظم مسوح الأسر المعيشية في جميع مناطق العالم. في عينتنا من البلدان، تغطي التحويلات النقدية غير المشروطة في المتوسط 23% من العشرين في المائة الأشد فقرا.
- *تهدف التحويلات النقدية المشروطة* عادة إلى الحد من الفقر وزيادة رأس المال البشري عن طريق مطالبة المستفيدين بالامتثال لشروط مثل إلحاق أطفالهم بالمدارس أو الانتظام في عمل الفحوصات الصحية. يبلغ متوسط تغطية العشرين في المائة من السكان الأشد فقرا من خلال التحويلات النقدية المشروطة في عينة المسح 40%.
- *تهدف المعاشات الاجتماعية* إلى التغلب على فقدان الدخل بسبب الشيخوخة أو العجز أو وفاة العائل وذلك للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على إعانات التأمين الاجتماعي. في بلدان العينة، تغطي المعاشات الاجتماعية في المتوسط 20% من العشرين في المائة الأشد فقرا (انظر الشكل 8).
- توقف برامج الأشغال العامة عادةً التحويل النقدي على المشاركة في مشروع أو نشاط مجتمعي. هناك عدد قليل جداً من برامج الأشغال العامة تم تسجيلها في عينة مسوح الأسر المعيشية، وتغطيتها للعشرين في المائة الأشد فقرا هي تغطية محدودة إذ تصل إلى 11%.
- *الإعفاء من الرسوم وإعانات الدعم المستهدفة* عادة ما تدعم الخدمات أو تتيح الحصول على الأغذية الأساسية بأسعار مُخفضة للفقراء. وهي شائعة ولكن تغطيتها محدودة بشكل عام للعشرين في المائة الأشد فقرا - 13% في المتوسط في عينة البلدان.
- *تقدم برامج التغذية المدرسية وجبات للطلاب* بوجه عام في المناطق الفقيرة والتي تعاني من انعدام

الشكل 8. نسبة العشرين في المائة الأشد فقرا التي تحصل على المعاشات الاجتماعية، كما تم تسجيلها في مسوح الأسر المعيشية



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.
ملاحظة: عدد البلدان حسب المنطقة كما يلي: الإجمالي (36/96)؛ أوروبا وآسيا الوسطى (13)؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (10)؛ أفريقيا جنوب الصحراء (7)؛ جنوب آسيا (4)؛ شرق آسيا والمحيط الهادئ (2)؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (0). تشمل المعاشات الاجتماعية أيًا مما يلي: معاشات الشيخوخة غير القائمة على اشتراكات؛ معاشات العجز؛ ومعاشات الناجين. متوسط التغطية الاجتماعية للمعاشات الاجتماعية هو المتوسط البسيط لمعدلات تغطية المعاشات الاجتماعية فيما بين البلدان. ويتم تحديد التغطية على النحو التالي: (عدد الأفراد من مجموع السكان أو العشرين في المائة الأشد فقرا ممن يعيشون في أسرة معيشية حيث يتلقى عضو واحد على الأقل التحويلات) / (عدد الأفراد من مجموع السكان). ويقلل هذا الرقم من مجموع التغطية لأن مسوح الأسر المعيشية لا تشمل جميع البرامج القائمة في كل بلد. يتم حساب العشرين في المائة الأشد فقرا باستخدام نصيب الفرد من تحويلات الرفاهة المسبقة (الدخل أو الاستهلاك).

الأمن الغذائي، وذلك بهدف تحسين مستوى التغذية والصحة والنتائج التعليمية. في العينة، وُجد أن هذه البرامج في المتوسط تفيد نسبة كبيرة من الفقراء - 37%.

- *التحويلات العينية* تتألف من حصص غذائية وملابس ومستلزمات مدرسية ومأوى وأسمدة وبذور ومواد زراعية وحيوانات ومواد بناء، على سبيل المثال لا الحصر. وهي أداة شائعة للغاية من أدوات شبكات

الأمان الاجتماعي، وهي تغطي في بلدان العينة 27% من العشرين في المائة الأشد فقرا من السكان في المتوسط.

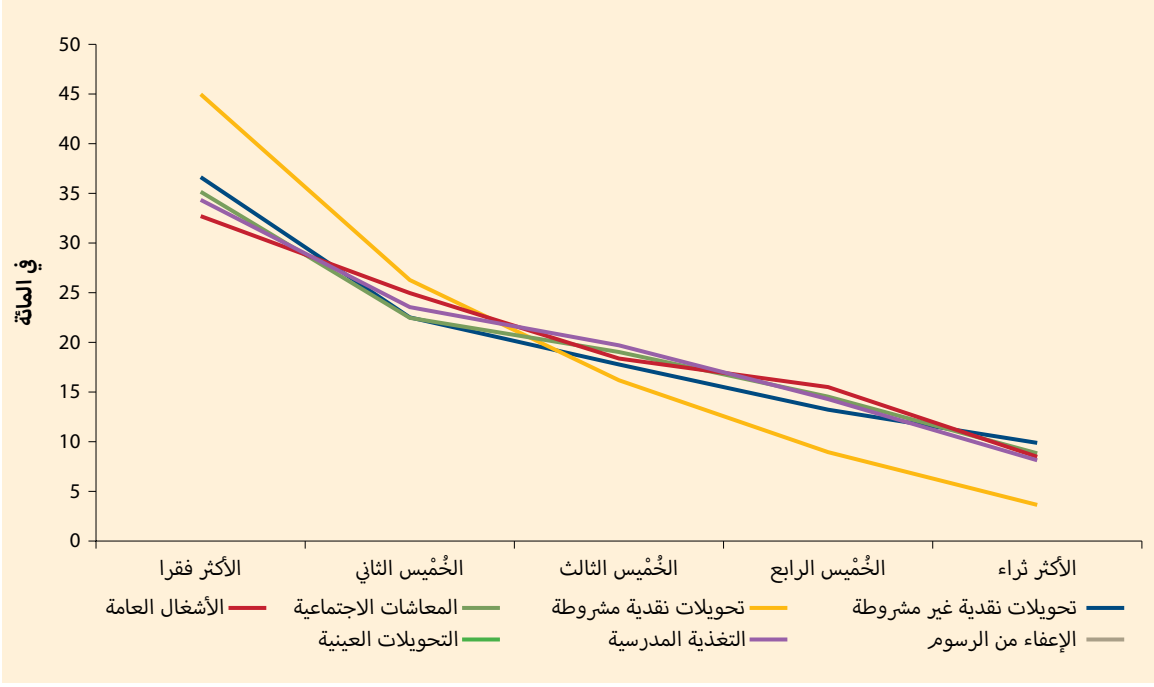
ما هو أثر الأدوات المختلفة لشبكات الأمان الاجتماعي على المستفيدين؟

يكشف تحليل الأثر على المستفيدين الذي تم إجراؤه حسب نوع أداة شبكات الأمان الاجتماعي، أن جميع أنواع برامج هذه الشبكات تعزز في العادة أو تفضّل الفقراء وشبه الفقراء. أي أن نسبة مئوية/عمر أعلى من المستفيدين تنتمي إلى شريحتي العشرين في المائة الأشد فقرا الأولى والثانية. ويتضح ذلك في الشكل 9، حيث توضح الخطوط التي تمثل كل أداة من أدوات شبكات الأمان الاجتماعي منحدرا هبوطيا مماثلا، مما يشير إلى نسبة المستفيدين المقابلة لكل شريحة من شريحتي العشرين في المائة قبل توزيع إعانات الرفاهة. وتظهر التحويلات النقدية المشروطة عمومًا توزيعًا أكثر تعزيزا للفقراء مقارنةً بأدوات شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى، وهو أمر غير مفاجئ لأن هذه البرامج تستهدف عادة الأسر الفقيرة. ويبين الشكل 9 أنه من بين البرامج المرصودة، فإن 45% من المستفيدين من هذه التحويلات هم ضمن العشرين في المائة الأشد فقرا في المتوسط، في حين أن 4 في المائة فقط هم ضمن العشرين في المائة الأشد ثراء. وينتمي ما بين 33% و37% من المستفيدين من أدوات شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى، في المتوسط ، إلى العشرين في المائة الأشد فقرا من السكان، مما يدل على أن هذه الأدوات لا تزال داعمة للفقراء.

ما هو مستوى إعانات برامج شبكات الأمان الاجتماعي؟

في المتوسط، تمثل تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي 19% من رفاه العشرين في المائة الأشد فقرا. ومع ذلك، تختلف مستويات التحويلات اختلافا كبيرا عبر أدوات هذه الشبكات وعبر البلدان. وتعكس هذه الاختلافات، جزئياً، أهداف البرامج المختلفة ودرجة قيم التحويلات التي تم تسجيلها في مسوح الأسر المعيشية. ويبين الشكل 10 أن مستوى إعانات برامج التأمينات الاجتماعية في المتوسط أعلى من مستوى إعانات برامج شبكات الأمان الاجتماعي. وهذا أمر متوقع بالنظر إلى أن برامج التأمينات الاجتماعية مصممة لتحل محل إيراد المستفيد

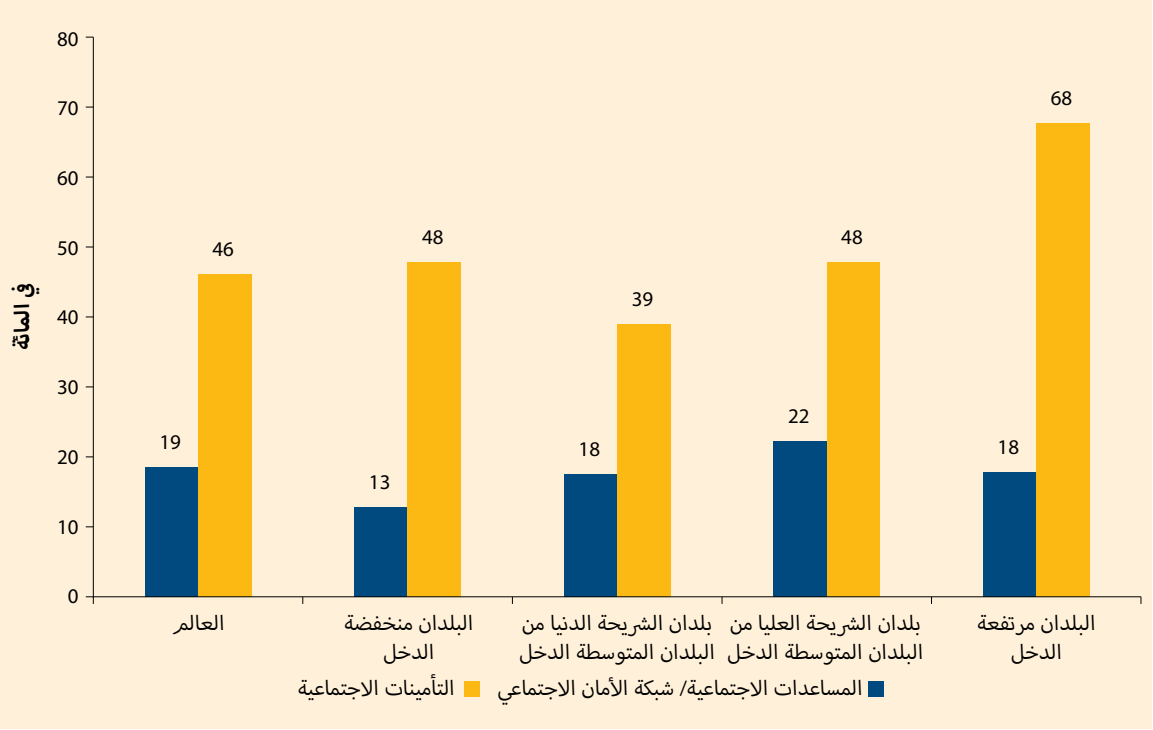
الشكل 9. التوزيع العالمي للمستفيدين حسب نوع أداة شبكات الأمان الاجتماعي، كما تم تسجيلها في مسوح الأسر المعيشية، حسب خُمْيس الرفاهة قبل التحويلات



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: إجمالي عدد البلدان التي تم فيها تسجيل أداة شبكات الأمان الاجتماعي في مسوح الأسر المعيشية كما يلي: تحويلات نقدية غير مشروطة (63)؛ تحويلات نقدية مشروطة (19)؛ معاشات اجتماعية (36)؛ أشغال عامة (9)؛ إعفاء من الرسوم والدعم الموجه (22)؛ تغذية مدرسية (26)؛ وتحويلات عينية (45). الأثر على المستفيدين كما يلي: (عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين [من يعيشون في أسرة معيشية يتلقى فيها عضو واحد على الأقل التحويلات] في خُمْيس معين) / (العدد الإجمالي للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين). مجموع النسب المئوية عبر الشرائح الخُمْيسية لكل أداة معينة يساوي 100%. يتم حساب المؤشرات المجمعة باستخدام متوسطات بسيطة لمعدلات تغطية أدوات البرامج عبر البلدان. يتم حساب الشرائح الخُمْيسية باستخدام نصيب الفرد من تحويلات الرفاهة المسبقة (الدخل أو الاستهلاك).

الشكل 10. قيمة تحويلات المساعدات الاجتماعية والعمل المُسجلة في مسوح الأسر المعيشية كنسبة من رفاهة المستفيدين ما قبل التحويلات بين العشرين في المائة الأشد فقرا



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: عدد البلدان حسب كل فئة من فئات دخل البلدان بالقيمة النقدية للمساعدات الاجتماعية هي كما يلي: الإجمالي (79)، البلدان ذات الدخل المرتفع (5)، بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل (30)، بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (30)، البلدان المنخفضة الدخل (14). وعدد البلدان بالقيمة النقدية للتأمينات الاجتماعية هي ما يلي: الإجمالي (79)، البلدان ذات الدخل المرتفع (6)، بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل (28)، بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (29)، والبلدان ذات الدخل المنخفض (16). ولا يمكن معرفة التحويلات كنسبة من رفاهة المستفيدين إلا إذا تم تسجيل القيّم النقدية في مسوح الأسر المعيشية؛ ولهذا السبب، فإن عينة البلدان المستخدمة في هذا الشكل أصغر من تلك المستخدمة لتقدير نطاق التغطية والأثر على المستفيدين. ولم تُدرج برامج سوق العمل لأنها تشمل في الغالب برامج سوق العمل النشطة التي لا يُلاحظ فيها سوى المتغيرات التشاركية (مقابل النقد) في المسوح. إن عينة البلدان التي تشتمل على متغيرات نقدية (معظمها للتأمين ضد البطالة) أصغر من أن تستنبط أي استنتاج ذي مغزى (18). نسبة التحويلات محددة كالتالي: (مبالغ التحويلات التي يتلقاها جميع المستفيدين المباشرين وغير المباشرين في مجموعة سكانية ما) / (إجمالي رصيد الرفاه للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين في تلك المجموعة السكانية). يتم حساب المؤشرات المجمعة باستخدام متوسطات بسيطة لنسب تحويلات التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية على مستوى البلد المعني، عبر مجموعات دخل البلدان. يتم حساب العشرين في المائة الأشد فقرا باستخدام نصيب الفرد من تحويلات الرفاهة اللاحقة (الدخل أو الاستهلاك).

من العمل. وتشكل برامج شبكات الأمان الاجتماعي 22% من رفاهة المستفيدين في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، وهي أعلى من نسبة بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المرتفع (18%). ويعد المستوى النسبي لإعانات برامج شبكات الأمان الاجتماعي هو الأدنى، حيث يبلغ 13% من رفاهة المستفيدين للعشرين في المائة الأشد فقرا في البلدان المنخفضة الدخل.

وفي المتوسط، تصل نسبة التحويلات النقدية غير المشروطة كنسبة من رفاهة المستفيدين للعشرين في المائة الأشد فقرا إلى 19%. هناك بعض الأدلة علي أنه بين التحويلات النقدية غير المشروطة يكون لدى برامج التخفيف من حدة الفقر في العادة مستوي أعلي من الإعانات. ويظهر ذلك في أمثلة كبرنامج المساعدات الاجتماعية المستهدفة في جورجيا والدعم المباشر من برنامج الرؤية 2020 في رواندا. وفي كلتا الحالتين، تبلغ نسبة الإعانات 49% من رفاهة العشرين في المائة من الأسر المعيشية الأشد فقرا. وفي حالة التحويلات النقدية المشروطة، فإن نسبتها من رفاهة المستفيدين الفقراء تبلغ 16%.

وتشكل المعاشات الاجتماعية نسبة أعلى من رفاهة الفقراء مقارنة بأدوات شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى: 27%، في المتوسط. ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى هذه النتيجة لأن المعاشات القائمة على الاشتراكات، مثلها مثل المعاشات الاجتماعية، تهدف إلى معالجة نقص الدخل بسبب الشيخوخة والعجز. ومن ناحية أخري، فإن مستوى إعانات الأشغال العامة والإعفاء من الرسوم وإعانات الدعم الموجهة، كنسبة من رفاهة المستفيدين، هو الأدنى بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي (7%). هذه النتيجة ليست مفاجئة في حالة الإعفاء من الرسوم وإعانات الدعم المستهدفة لأن البرامج المدرجة تحت

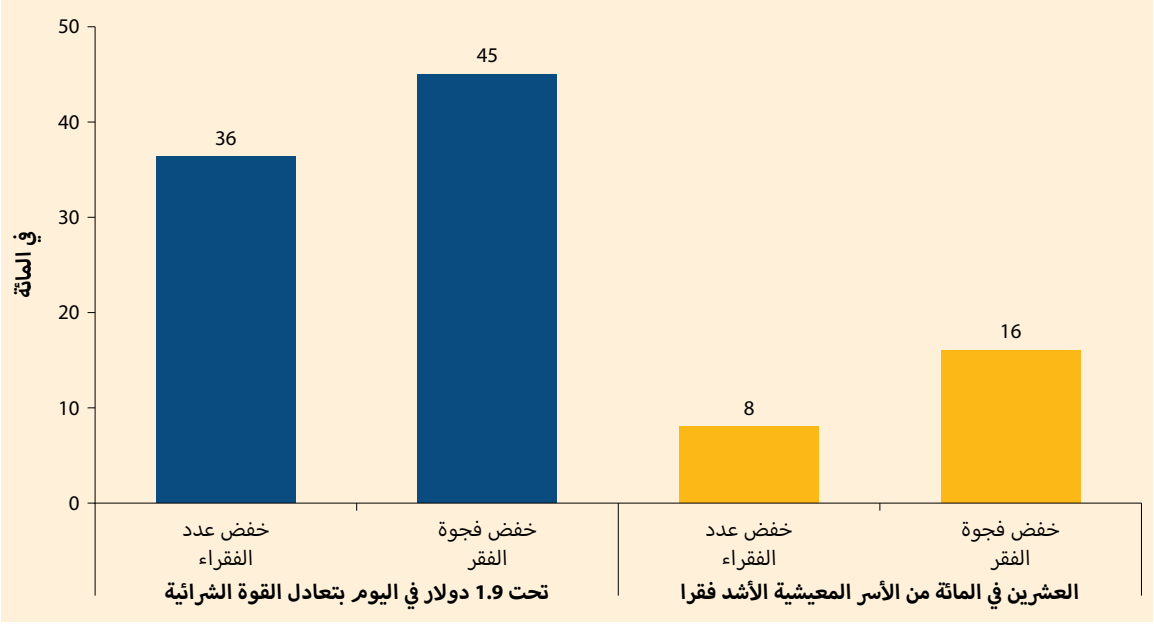
هذه الفئة تهدف عادة إلى مساعدة الفقراء على تعويض تكلفة بعض الخدمات (لا يتم تضمين المنافع المتعلقة بالصحة) بدلاً من دعم الدخل الرئيسي. وفي حالة برامج الأشغال العامة، لا يمكن استنتاج سوى القليل جداً لأن 4 من أصل 10 مسوح ترد بها معلومات عن الأشغال العامة تتضمن القيم النقدية لتقدير المؤشر.

ما تأثيرات برامج شبكات الأمان الاجتماعي على الفقر والتفاوتات؟

استناداً إلى المعلومات التي لوحظت في مسوح الأسر المعيشية، يبين التحليل أن تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي تسهم مساهمة كبيرة في مكافحة الفقر. وسواء أكان خط الفقر المطلق (يقاس بمبلغ 1.90 دولار للفرد في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية)[10] أم خط الفقر النسبي (يقاس بالعشرين في المائة الأشد فقر) هو المستخدم، يشير التحليل إلى أن الأفراد يفلتون من براثن الفقر أو يخففون من حدة الفقر بسبب تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي. وبالنسبة للبلدان التسعة والسبعين التي لديها معلومات نقدية، فإن التحويلات تخفض تفشي الفقر المطلق (1.90 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية) بنسبة 36%، في حين أن الفقر النسبي (العشرين في المائة الأدنى) ينخفض بنسبة 8% (انظر الشكل 11).

وفي المتوسط ، تعمل تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي على تقليص فجوة الفقر أكثر من عدد الفقراء. وبعبارة أخرى، حتى إذا لم تكن تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي ترفع الفقراء وشبه الفقراء إلى أعلى خط الفقر، فإنها تخفض بشكل كبير من فجوة الفقر. وكما هو موضح في الشكل 11، تخفض تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي من فجوة الفقر المطلق بنسبة 45% وفجوة الفقر النسبي بنسبة 16%. هذه النتائج مبهرة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأرقام يتم التقليل من شأنها لأن مسوح الأسر المعيشية لا تسجل كامل برامج شبكات الأمان الاجتماعي

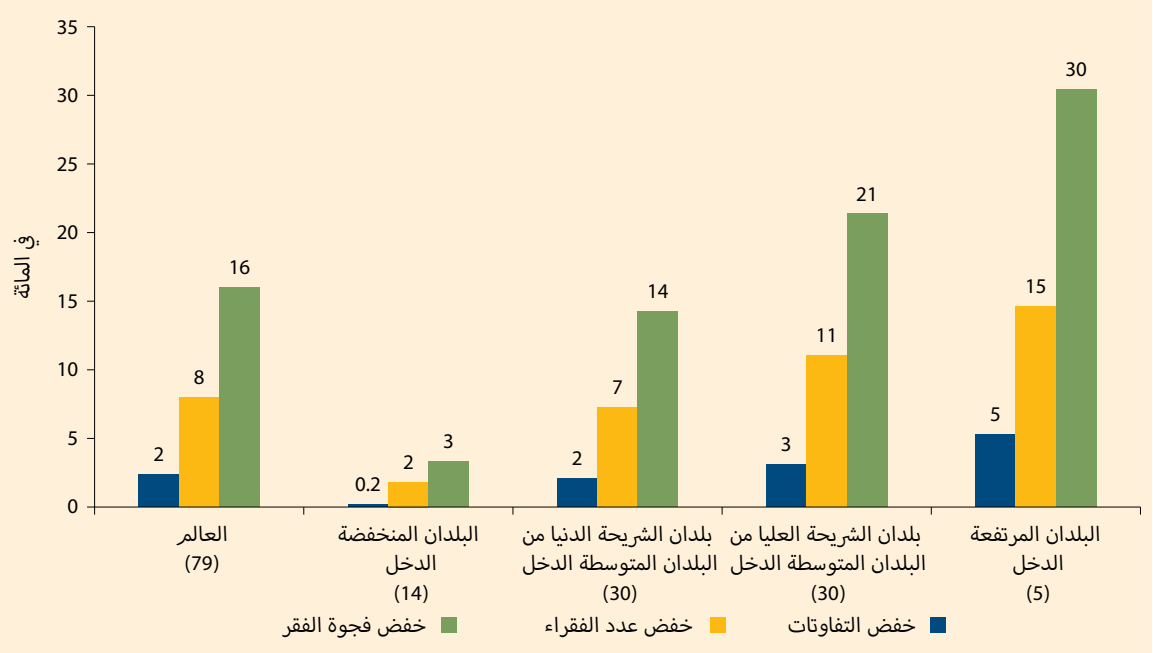
الشكل 11. التخفيضات العالمية في الفقر نتيجة لتحويلات شبكات الأمان الاجتماعي، كما هي مسجلة في مسوح الأسر المعيشية، كنسبة من مستويات مؤشر ما قبل التحويلات، حسب خطوط الفقر النسبي والمطلق



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: عدد البلدان لكل منطقة ذات قيم نقدية لشبكات الأمان الاجتماعي: العالم (79/96)؛ أفريقيا جنوب الصحراء (23)؛ أوروبا وآسيا الوسطى (20)؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (16)؛ شرق آسيا والمحيط الهادئ (10)؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6)؛ وجنوب آسيا (4). ويستخدم هذا الشكل مقياسًا نسبيًا للفقر المعرَّف بأنه العشرين في المائة الأشد فقرا في توزيع الرفاهة (الدخل أو الاستهلاك) والقياس المطلق للفقر المعرّف بمبلغ 1.90 دولار في اليوم مع تعادل القوة الشرائية. لا يمكن تقدير الآثار المترتبة على الفقر والتفاوتات إلا إذا تم تسجيل القيم النقدية في مسوح الأسر المعيشية؛ ولهذا السبب، فإن عينة البلدان المستخدمة في هذا الشكل أصغر من تلك المستخدمة لتقدير نطاق التغطية والأثر على المستفيد. تحسب نسبة الفقر والتفاوتات على النحو التالي: (عدد الفقراء قبل التحويلات - عدد الفقراء بعد التحويلات) / (عدد الفقراء قبل التحويلات). وتُطبق طريقة الحساب نفسها على تخفيض نسبة فجوة الفقر. ويتم حساب المؤشرات المجمعة باستخدام متوسطات بسيطة لتخفيضات النسبة على مستوى البلد المعني في المؤشر، عبر مجموعات دخل البلدان. ويتم التقليل من قيمة التخفيضات في الفقر لأن أطلس الحماية الاجتماعية لا يتضمن بيانات لكل بلد منفرد في مجموعات دخل البلدان، وحتى بالنسبة لبلد معين، لا يشمل المسح جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعية الحالية ولا يقدم قيمًا نقدية لها. فعلى سبيل المثال، لا يتم تضمين الهند وتأثير برنامجها الرئيسي للتوظيف في الريف MNREGA في الحسابات لأن المعلومات التشاركية فقط متاحة للبرنامج.

الشكل 12. التخفيضات في الفقر والتفاوتات نتيجة لتحويلات شبكات الأمان الاجتماعي، كما هي مسجلة في مسوح الأسر المعيشية، كنسبة من مستويات مؤشر ما قبل التحويلات، حسب مجموعة دخل البلدان التي تستخدم خط الفقر النسبي (العشرين في المائة الأشد فقرا)



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: يظهر عدد البلدان حسب كل مجموعة من مجموعات دخل البلدان بالقيم النقدية لشبكات الأمان الاجتماعي بين قوسين. ويستخدم هذا الشكل مقياسًا نسبيًا للفقر المعرَّف بأنه العشرين في المائة الأشد فقرا في توزيع الرفاهة (الدخل أو الاستهلاك). لا يمكن تقدير الآثار المترتبة على الفقر والتفاوتات إلا إذا تم تسجيل القيم النقدية في مسوح الأسر المعيشية؛ ولهذا السبب، فإن عينة البلدان المستخدمة في هذا الشكل أصغر من تلك المستخدمة لتقدير نطاق التغطية والأثر على المستفيد. تحسب نسبة الفقر والتفاوتات على النحو التالي: (عدد الفقراء قبل التحويلات - عدد الفقراء بعد التحويلات) / (عدد الفقراء قبل التحويلات). وتُطبق طريقة الحساب نفسها على تخفيض نسبة فجوة الفقر. ويتم حساب المؤشرات المجمعة باستخدام متوسطات بسيطة لتخفيضات النسبة على مستوى البلد المعني في المؤشر، عبر مجموعات دخل البلدان. ويتم التقليل من قيمة التخفيضات في الفقر والتفاوتات لأن أطلس الحماية الاجتماعية لا يتضمن بيانات لكل بلد منفرد في مجموعات دخل البلدان، وحتى بالنسبة لبلد معين، لا يشمل المسح جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعية القائمة ولا يقدم قيمًا نقدية لها.

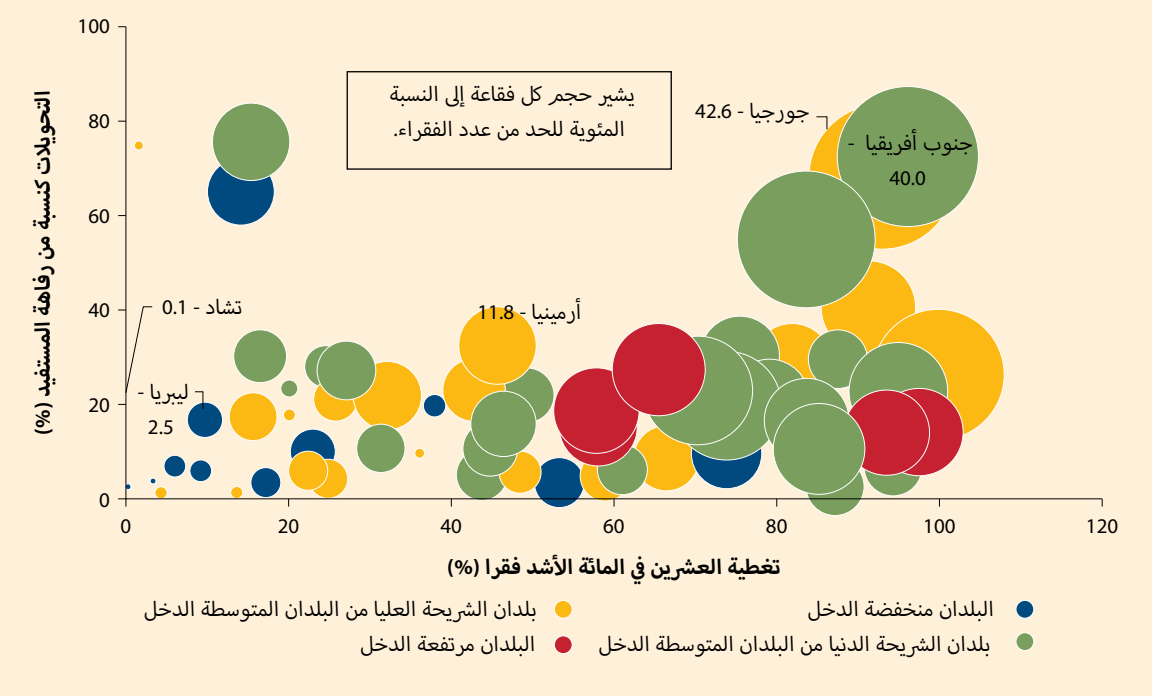
المطبقة في تلك البلدان. لذلك، يمكن الاستدلال على أن التأثيرات الحقيقية من المحتمل أن تكون أكبر.

تلاحظ في جميع مجموعات دخل البلدان وجود تخفيضات في عدد الفقراء، وفجوة الفقر، والتفاوتات من خلال تحويلات شبكة الأمان الاجتماعي. وفي عينة من 79 مسحا، انخفض عدد الفقراء فقرًا نسبياً بنسبة 8%، وفجوة الفقر بنسبة 16%، ومؤشر جيني للتفاوتات بنسبة 2% (انظر الشكل 12). عبر مجموعات دخل البلدان، يبلغ متوسط الانخفاض في عدد الفقراء فقرا نسبيا في البلدان ذات الدخل المنخفض 2% فقط، و7% في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسط المنخفض، و11% في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و15% في البلدان ذات الدخل المرتفع. وفيما يتعلق بفجوة الفقر، يبلغ متوسط الانخفاض 3% في البلدان ذات الدخل المنخفض، و14% في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسط المنخفض، و21% في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و30% في البلدان ذات الدخل المرتفع. إن مؤشر جيني للتفاوتات أقل تأثراً بتحويلات شبكات الأمان الاجتماعي، ولكن التخفيضات مازالت ملحوظة، وتتراوح من 0.2% في البلدان المنخفضة الدخل إلى 5% في البلدان ذات الدخل المرتفع. انظر الملحق واو-3 في الكتاب للاطلاع على قائمة بتخفيضات الفقر والتفاوتات نتيجة لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي حسب البلد.

ما العوامل التي يمكن أن تُحدث تغيّرات في التأثير الناجم عن تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي على الفقر والتفاوتات؟

إن مدى تأثير تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي على الفقر والتفاوتات يعتمد على عوامل مثل نطاق تغطية البرنامج ومستوى التحويلات والأثر على المستفيد / الإعانات. ويتعين على واضعي السياسات الانتباه إلى التفاعل بين هذه العوامل عند تصميم سياسات للحد من الفقر / التفاوتات. يستكشف الشكلان 13 و14 التخفيضات التي

الشكل 13. الحد من عدد الفقراء نتيجة لنطاق التغطية ومستوى إعانات المساعدة الاجتماعية للعشرين في المائة الأشد فقراً، كما هي مسجلة في مسوح الأسر المعيشية



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

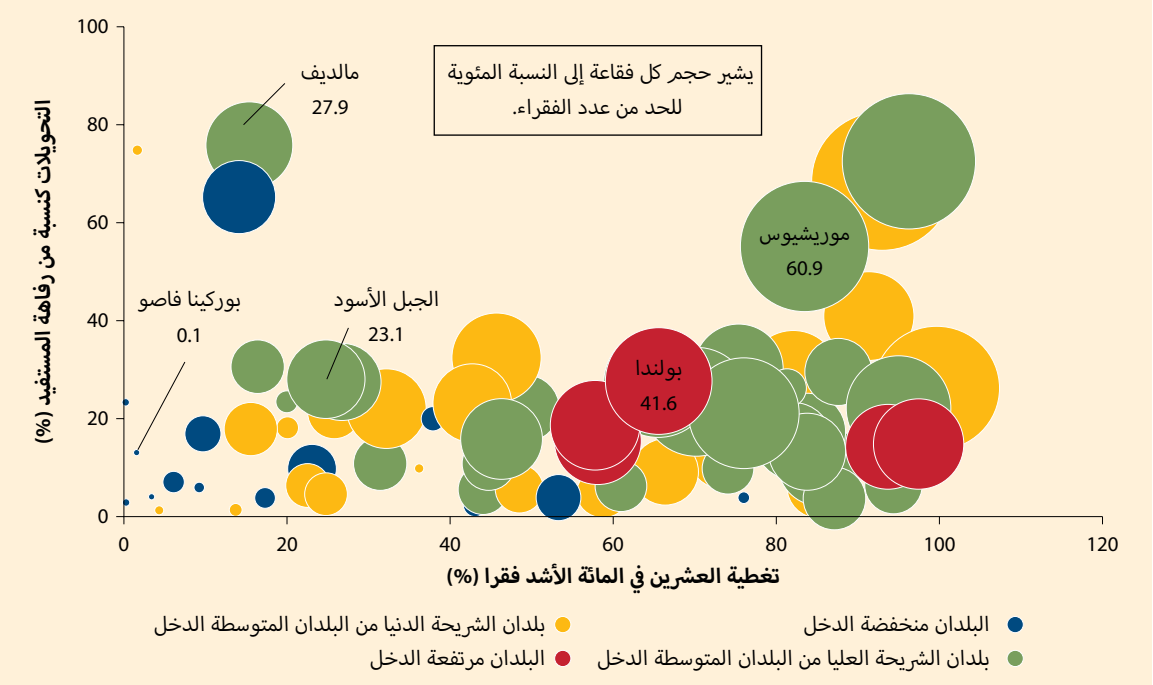
ملاحظة: عدد البلدان بالقيمة النقدية لشبكات الأمان الاجتماعي هي كما يلي: العالم (79/96)، البلدان ذات الدخل المرتفع (5)، بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل (30)، بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (30)، البلدان ذات الدخل المنخفض (14). ويستخدم هذا الشكل مقياسًا نسبيًا للفقر المعرَّف بأنه العشرين في المائة الأشد فقرا في توزيع الرفاهة (الدخل أو الاستهلاك). لا يمكن تقدير الآثار المترتبة على الفقر والتفاوتات إلا إذا تم تسجيل القيم النقدية في مسوح الأسر المعيشية؛ ولهذا السبب، فإن عينة البلدان المستخدمة في هذا الشكل أصغر من تلك المستخدمة لتقدير نطاق التغطية والأثر على المستفيد. تحسب نسبة الفقر والتفاوتات على النحو التالي: (عدد الفقراء قبل التحويلات - عدد الفقراء بعد التحويلات) / (عدد الفقراء قبل التحويلات). ويتم التقليل من قيمة التخفيضات في الفقر لأن أطلس الحماية الاجتماعية لا يتضمن بيانات لكل بلد منفرد في مجموعات دخل البلدان، وحتى بالنسبة لبلد معين، لا يشمل المسح جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعية الحالية ولا يقدم قيماً نقدية لها.

حققها كل بلد في مستوى الفقر والتفاوتات، بالنظر إلى نطاق تغطيتها للفقراء ومستوى الإعانات.

ويكشف التحليل، بشكل عام، أن مستويات التغطية العالية للغاية المقترنة بمستوى إعانات مرتفع تؤدي إلى نتائج أفضل في الحد من الفقر والتفاوتات. علي سبيل المثال، تظهر جورجيا وجنوب أفريقيا أكبر خفض في عدد الفقراء، وذلك باستخدام العشرين في المائة الأشد فقرا كمقياس للفقر (انظر الشكل 13). إن ربط جورجيا بين التغطية العالية لشبكات الأمان الاجتماعي (93% من العشرين في المائة الأشد فقرا) والمستوى المرتفع من الإعانات (تشكل تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي 68% من رفاهة الفقراء) يؤدي إلى أعلى خفض في عدد الفقراء عند نسبة 43% تقريبا. ومما يحرك هذه النتائج تعميم المعاش الاجتماعي العام للمسنين لأنه يغطي 81% من العشرين في المائة الأشد فقرا ويشكل 56% من إجمالي رفاهتهم. إن البرامج الخمسة المدرجة ضمن برامج التحويلات النقدية في جورجيا - بما في ذلك برنامج المساعدات الاجتماعية المستهدفة - تغطي أيضا نسبة عالية من العشرين في المائة الأشد فقرا (46%) وتشكل 49% من رفاهة المستفيدين. وبالمثل، تظهر جنوب أفريقيا أيضا مستويات عالية من التغطية والإعانات للفقراء (96 و72%، على التوالي) مما يؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء بنسبة 40%. وفي المسح الخاص بجنوب أفريقيا، تعد بدلات الأسرة وغيرها من البدلات من بين إعانات شبكات الأمان الاجتماعي مع وجود نطاق تغطية واسع للفقراء؛ ومع ذلك، فإن المعاشات الاجتماعية تشكل نسبة أعلى من رفاهة المستفيدين. في كلا البلدين، كانت تكلفة برامج شبكات الأمان الاجتماعي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي كبيرة (7% لجورجيا و3.3% لجنوب أفريقيا).

وعلى العكس من ذلك، تؤدي مستويات التغطية شديدة التدني المقترنة بانخفاض مستوى الإعانات إلى نتائج لا تُذكر في الحد من الفقر والتفاوتات. على سبيل المثال، يوضح الشكل 13 كيف تحقق أرمينيا، بمزيج من مستوى شبكات الأمان الاجتماعي المنخفض في تغطية الفقراء والإعانات (46% و32% على التوالي)، انخفاضًا أكثر تواضعا في

الشكل 14. الحد من فجوة الفقر من حيث التغطية ومستوى إعانات المساعدات الاجتماعية للعشرين في المائة الأشد فقراً، كما هي مسجلة في مسوح الأسر المعيشية



المصدر: قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: عدد البلدان حسب كل مجموعة من مجموعات دخل البلدان بالقيمة النقدية للمساعدات الاجتماعية هي كما يلي: العالم (79/96)، البلدان ذات الدخل المرتفع (5)، بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل (30)، بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (30)، البلدان المنخفضة الدخل (14). ويستخدم هذا الشكل مقياسًا نسبيًا للفقر المعرَّف بأنه العشرين في المائة الأشد فقرا في توزيع الرفاهة (الدخل أو الاستهلاك). ولا يمكن تقدير فجوة الفقر إلا إذا تم تسجيل القيم النقدية في مسوح الأسر المعيشية؛ ولهذا السبب، فإن عينة البلدان المستخدمة في هذا الشكل أصغر من تلك المستخدمة لتقدير نطاق التغطية والأثر على المستفيد. تحسب نسبة خفض فجوة الفقر على النحو التالي: (فجوة الفقر قبل التحويلات - فجوة الفقر بعد التحويلات) / (فجوة الفقر قبل التحويلات). ويتم التقليل من قيمة التخفيضات في فجوة الفقر لأن أطلس الحماية الاجتماعية لا يتضمن بيانات لكل بلد منفرد في مجموعات دخل البلدان، وحتى بالنسبة لبلد معين، لا يشمل المسح جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعية الحالية ولا يقدم قيماً نقدية لها. يشير حجم كل فقاعة إلى النسبة المئوية للحد من عدد الفقراء.

عدد الفقراء (12%). إن شبكات الأمان الاجتماعي في ليبيريا، بمزيج تغطية أكثر تواضعا بكثير للفقراء ومستوى الإعانات (10% و17%، على التوالي)، تحقق خفضا ضئيلا في عدد الفقراء (2.5%). إن الخفض التقديري في عدد الفقراء بتشاد يكاد لا يُذكر (0.1%) لأن المنح الدراسية هي برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الوحيد المسجل في المسح. ونطاق تغطية هذه المنح الدراسية منخفض للغاية للفقراء (0.2%)، على الرغم من أن مساهمتها في رفاهة المستفيدين تبلغ 23%.

وفيما يتعلق بالحد من فجوة الفقر، لوحظت التفاعلات نفسها بين نطاق التغطية ومستوى الإعانات (انظر الشكل 14). في المركز الثالث خلف جورجيا وجنوب أفريقيا، تُظهر موريشيوس مستويات عالية من التغطية والإعانات للعشرين في المائة الأشد فقرا (84% و55% على التوالي)، مما أدى إلى انخفاض فجوة الفقر بنسبة 61%. ويشمل المسح معلومات نقدية لثمانية برامج، يسجل منها معاش التقاعد الأساسي غير القائم على الاشتراكات أعلى تغطية للفقراء. كما تسجل موريشيوس مستوى مرتفعًا من الإنفاق الاجتماعي وفقاً لقاعدة البيانات الإدارية (3.5% من إجمالي الناتج المحلي). وفي بولندا، تشير برامج شبكات الأمان الاجتماعي المسجلة في مسوح الأسر المعيشية إلى مستوى مرتفع نسبياً من التغطية للفقراء (65%)، لكن التحويلات كنسبة من رفاهة المستفيدين أقل (27%)، مما أسفر عن خفض أكثر تواضعا في فجوة الفقر (42%). وفي الجبل الأسود، توفر برامج شبكات الأمان الاجتماعي تغطية متواضعة للفقراء (25%) وتمثل نسبة متواضعة من رفاهة المستفيدين (28%)؛ وبالتالي، تحقق جمهورية الجبل الأسود انخفاضًا طفيفًا في فجوة الفقر (23%). وفي جزر المالديف، لا يشمل مسح الأسر المعيشية سوى برنامجين لشبكات الأمان الاجتماعي: تحويلات حكومية غير محددة ومعاشات اجتماعية. وعلى الرغم من أن المعاشات الاجتماعية تتمتع بمستوى مرتفع من الإعانات، مما يرفع متوسط إعانات شبكات الأمان الاجتماعي إلى نسبة 76% من رفاهة المستفيدين، فإن نطاق تغطية كلا النوعين من البرامج ضئيلٌ (15%)، وبالتالي فإن خفض فجوة الفقر

محدود (28%). وفي بوركينا فاصو، يقل خفض الفجوة بنسبة 0.1%، ويرجع ذلك في معظمه إلي أن المسموح لا تسجل قيمة نقدية للتحويلات الحكومية، مما يعني أن التقييم لا يستند إلا علي المعلومات المتعلقة بالمنح الدراسية والتحويلات العامة الأخرى (الشكل 14).

لماذا توزع البلدان المختلفة معاشات اجتماعية على كبار السن؟

انتشرت المعاشات الاجتماعية للمسنين في العقدين الماضيين. فمنذ عام 2001، قام 29 بلدا باستحداث أو توسيع نطاق أداة المساعدة الاجتماعية / شبكة الأمان الاجتماعي هذه. وقادت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هذا الاتجاه، تلتها منطقة شرق آسيا والعديد من البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي لديها بالفعل نظام للمعاشات الاجتماعية (نظم تقوم على الاشتراكات في الغالب) تطبق مزايا موازية وذلك بهدف تغطية مختلف الفئات (على سبيل المثال، البرنامج الريفي وبرنامج ما فوق السبعين في المكسيك). بحلول عام 2014، أدخل 101 بلد نظام المعاشات الاجتماعية لكبار السن.[11] ولدى جميع بلدان أمريكا اللاتينية هذه النظم، في حين أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لديها بعض أكبر نظم المعاشات الاجتماعية للمسنين من حيث نسبة السكان المسنين المشمولين.

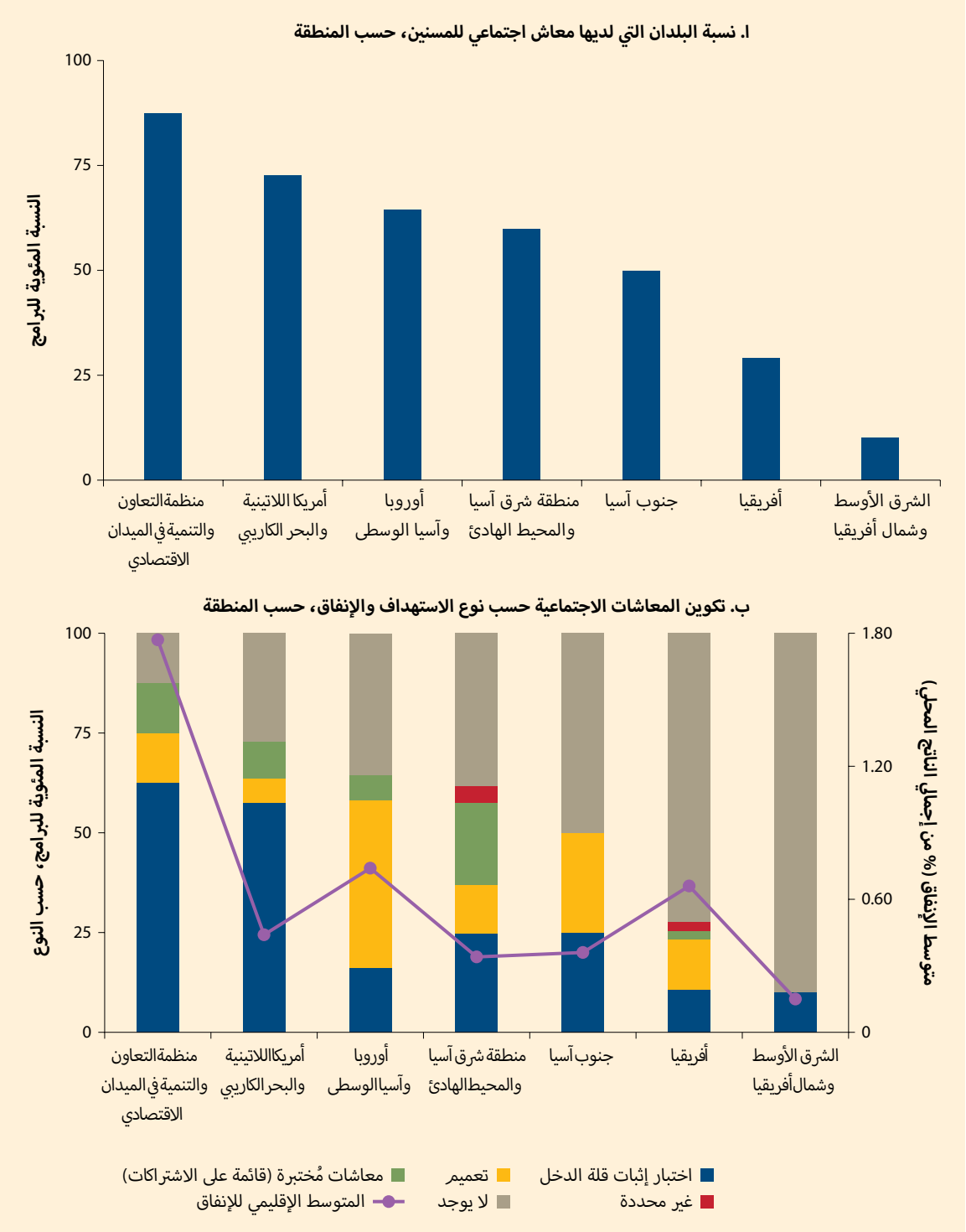
وتُقدم المعاشات الاجتماعية للمسنين على أساس احتياجات البلد المعني وقدراته، ولا سيما لتخفيف حدة الفقر، أو إنشاء المكوّن الرئيسي لنظام المعاشات التقاعدية، أو معالجة فجوة التغطية في نظام المعاشات الحالي. أدخلت بنغلاديش والهند وكينيا وميانمار وفيتنام، على سبيل المثال، المعاشات الاجتماعية للمسنين باعتبارها برامج لتخفيف حدة الفقر. وأدخلت أستراليا ونيوزيلندا (البلدان الرائدة اقتصاديا) وبوليفيا وجزر المالديف وتيمور الشرقية (البلدان الوافدة الجديدة) المعاشات الاجتماعية للمسنين باعتبارها المكوّن الرئيسي في نظم المعاشات التقاعدية، وذلك في شكل معاشات تقاعدية شاملة. واستخدمت بلدان أخرى المعاشات الاجتماعية للمسنين لمعالجة فجوة التغطية التي خلفتها نظم المعاشات التقاعدية الإلزامية القائمة. ومن بين هذه البلدان، لدى بعض البلدان أنظمة متطورة قائمة على الاشتراكات لكن نطاق تغطيتها غير كافٍ (على سبيل المثال، شيلي والمكسيك)، في حين أن البعض الآخر لديه أنظمة غير متطورة قائمة على الاشتراكات لمعالجة الزيادة الكبيرة في نسبة المسنين (على سبيل المثال، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) وجمهورية كوريا وتايلند).

وتعكس المعاشات الاجتماعية للمسنين السياق الاقتصادي وتتخذ أحد شكلين: التعميم أو إثبات قلة الدخل. ويتيح تعميم المعاشات التقاعدية إعانات ثابتة لجميع المسنين، وعموماً من يصلون إلى سن معينة ويستوفون معايير المواطنة أو الإقامة. ويمكن اعتبار المعاشات الاجتماعية للمسنين نوعًا من التحويلات النقدية غير المشروطة.[12] وتقدم برامج إثبات قلة الدخل أو الموجهة منافع للفقراء غير المشمولين عادةً بعناصر أخرى (لا تقوم على الاشتراكات) في نظام المعاشات. ويمكن أن تكون إعانات إثبات العوز مصدرًا رئيسيًا للدخل لكبار السن، وبالتالي يمكنها أن تكون معاشا مُثبتاً (أي القدرة على استبعاد المستفيدين من نظم المعاشات الأخرى). يعرض الشكل 15 لكل منطقة نسبة البلدان التي لديها نظام للمعاشات الاجتماعية بحلول عام 2014، ونوع المعاش الاجتماعي، ومتوسط التكلفة الإجمالية لإجمالي الناتج المحلي حسب المنطقة. وفي حين أن ما يقرب من 90% من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لديها معاشات اجتماعية للمسنين، فإن النسبة تصل إلى 70% من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وما يقرب من 65% من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى (اللوحة أ). ومعاشات اختبار إثبات قلة الدخل هي الأكثر شيوعاً بين جميع المناطق باستثناء أوروبا وآسيا الوسطى، حيث تسود نظم المعاشات التقاعدية (اللوحة ب).

ما الذي حققته المعاشات الاجتماعية لكبار السن؟

تتيح المعاشات الاجتماعية للمسنين مصدرا بديلا للدخل لكبار السن غير المشمولين بنظم تقوم على الاشتراكات. وتغطي المعاشات الاجتماعية ما يقرب من 35% من السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة جنوب آسيا، وذلك وفقاً لتقديرات من بيانات شبكة "ساعد المسنين" الدولية HelpAge International. تمتلك منطقة أفريقيا أكبر متوسط لنسبة معاشات الشيخوخة الاجتماعية (تقاس كنسبة مئوية من السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق).[13] في المقابل، استحدث عدد قليل من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاشات الاجتماعية. وقد توسعت المعاشات الاجتماعية للمسنين سريعا في بلدان معينة، فبين عامي 2010 و2015، ارتفع عدد المستفيدين في شيلي والمكسيك والفلبين وفيتنام

الشكل 15. توزيع برامج معاشات الشيخوخة



المصدر: تعتمد الحسابات على المعاشات الاجتماعية لشبكة ساعد المسنين الدولية.
ملاحظة: البيانات حتى يونيو/حزيران 2014.

بأكثر من 70% (غالباً ما كان تخفيض سنّ الاستحقاق يدفع هذا التوسع). وفي بوليفيا وموريشيوس وناميبيا، أصبحت تغطية السكان الذين بلغوا الستين من العمر وكبار السن كاملة تقريبا.

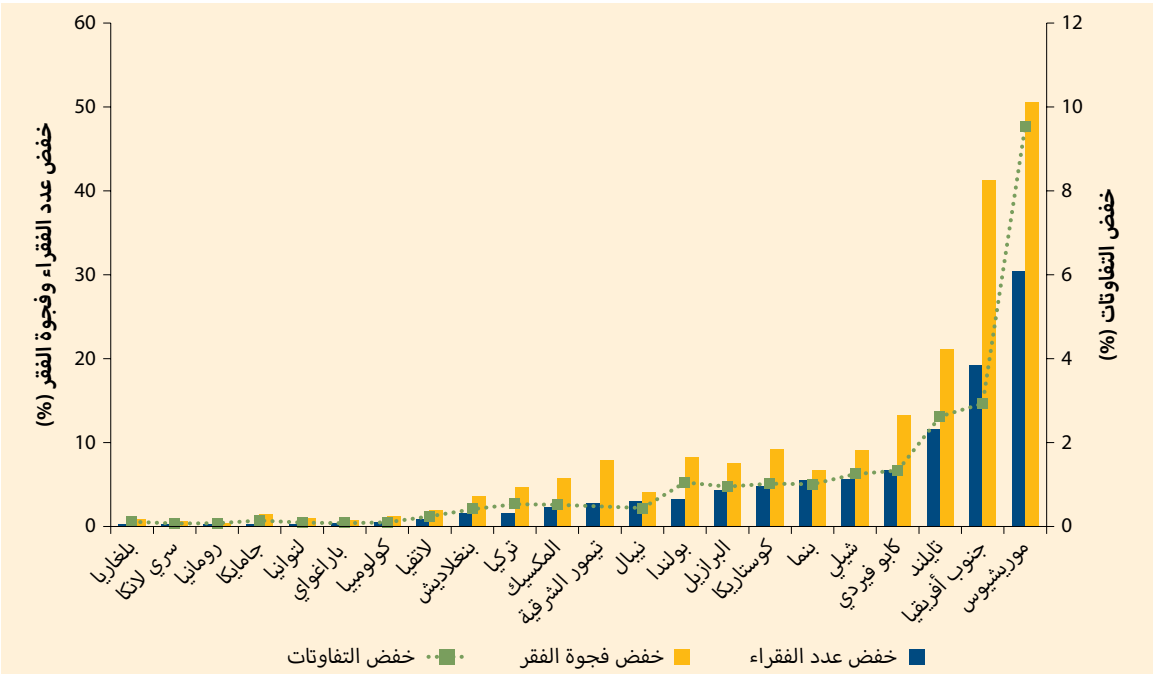
استفاد كبار السن في الشريحة الأولى من العشرين في المائة (الأشد فقرا) من معاشات الشيخوخة، بغض النظر عن تصميم البرنامج. وباستخدام بيانات الأسر المعيشية من أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف، تم تقدير توزيع المستفيدين (أو الأثر على المستفيدين) من برامج المعاشات الاجتماعية للمسنين.[14] ففي بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا وتركيا، أكثر من 50% من المستفيدين من معاشات الشيخوخة هم من العشرين في المائة الأشد فقرا، لكن في سوازيلاند وغواتيمالا، أكثر من 50% من المستفيدين من المعاشات الاجتماعية هم من العشرين في المائة الأكثر ثراء (الشريحة الرابعة والخامسة).

ساعدت معاشات الشيخوخة المستفيدين على الحد من الفقر أو التخلص منه تماماً. ففي عينة من 18 بلداً (انظر الشكل 16)، فإن تأثير المعاشات الاجتماعية للمسنين على عدد الفقراء والحد من فجوة الفقر هو تأثير كبير (10-40%) في ثلاثة بلدان فقط (موريشيوس وجنوب أفريقيا وتايلاند). أما في البلدان الستة عشر الأخرى، فإن تأثير الفقر أقل وضوحا بكثير. وعلاوة على ذلك، فإن أثر معاشات الشيخوخة على التفاوتات (كتخفيض في معامل جيني بالنسبة لمجموع السكان) أقل من 10% (انظر الشكل 16)، باستثناء البلدان الثلاثة نفسها (حيث مستويات التغطية والإعانات مرتفعة).

لماذا يحتاج العالم إلى حماية اجتماعية قادرة على التكيّف؟

إن المشهد العالمي الحالي محفوف بصدمات متعددة متشابكة وغالباً ما تكون مدمرة. فبين عامي 1980 و2012، ارتفع معدل تكرار الكوارث الطبيعية بنسبة 250% وزاد عدد المتضررين بنسبة 140% (الشكل 17). ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه الاتجاهات، بدون تنمية مدركة للتغيرات المناخية، ودفع 100 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030 (البنك الدولي 2016). وقد بلغ النزوح القسري أيضاً مستويات

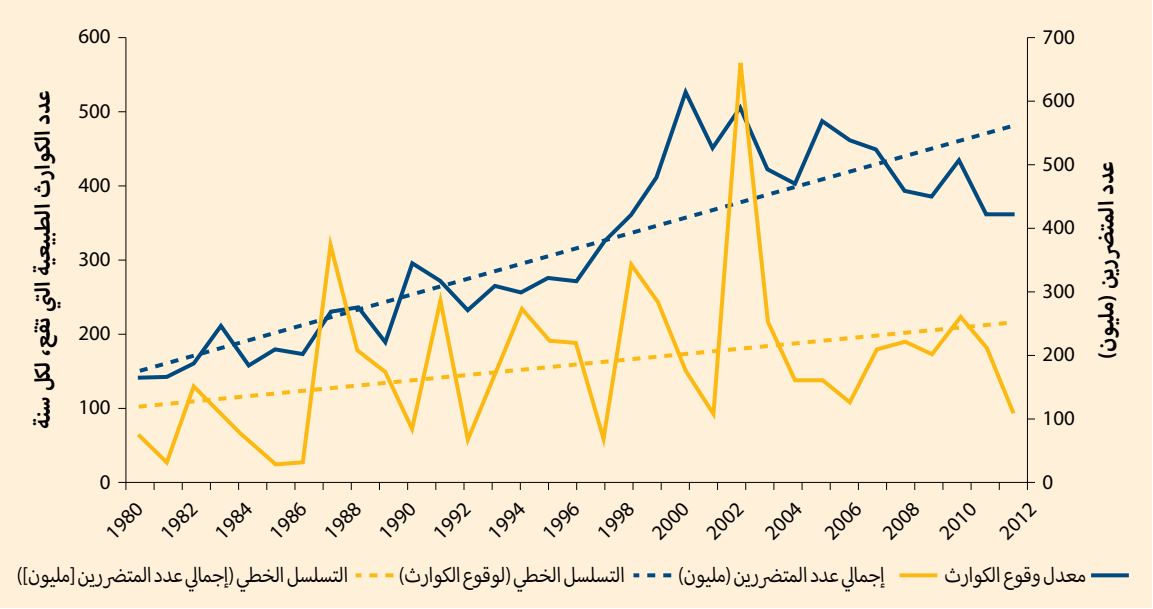
الشكل 16. تأثير معاشات الشيخوخة على عدد الفقراء وفجوة الفقر وخفض التفاوتات في مؤشر جيني، كنسبة من مؤشر ما قبل التحويلات، باستخدام خط الفقر النسبي (العشرين في المائة الأشد فقرا).



المصدر: أجريت الحسابات على أساس قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

ملاحظة: تم اختيار البلدان على أساس توفر بيانات موثوق فيها لمسوح الأسر المعيشية في قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية. تم احتساب الأثر على خفض مستويات الفقر والتفاوتات على النحو التالي: (عدد الفقراء قبل التحويلات - عدد الفقراء بعد التحويلات) / (عدد الفقراء قبل التحويلات). وتُطبق طريقة الحساب نفسها على تخفيض مؤشر جيني ونسبة فجوة الفقر.

الشكل 17. إجمالي عدد الكوارث والمتضررين، 1980 - 2012



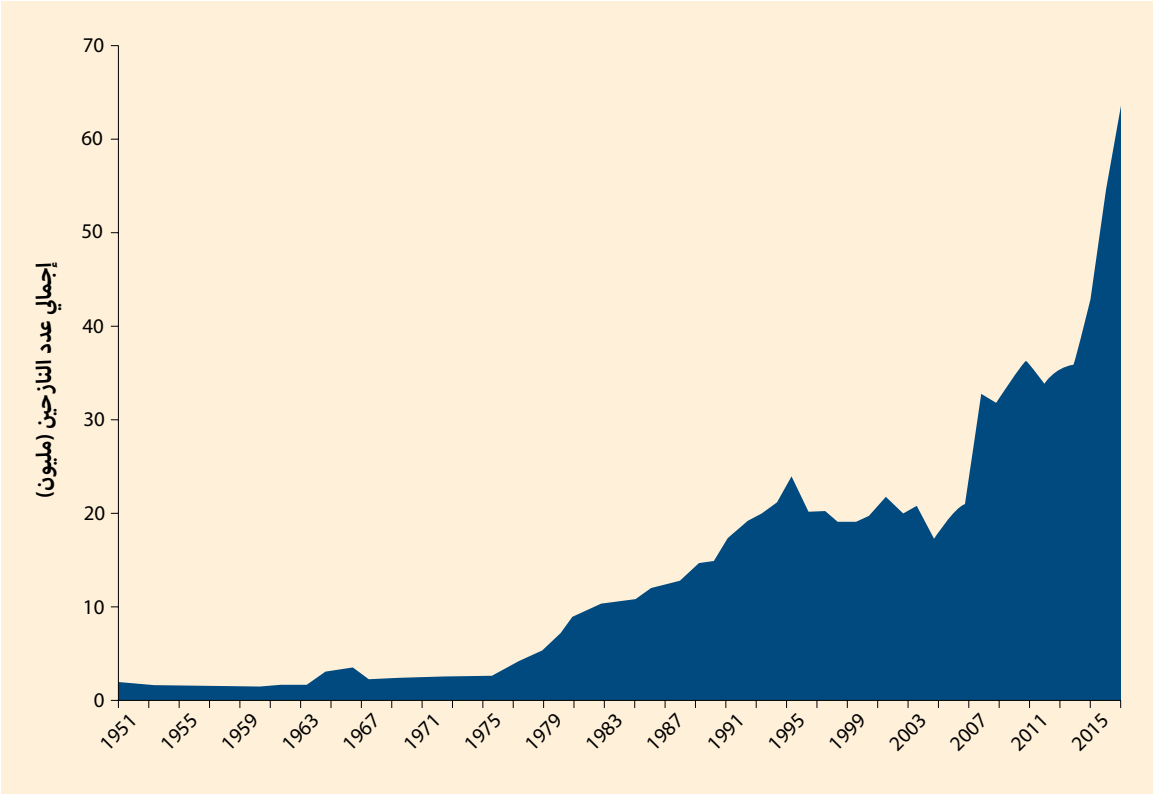
المصدر: قاعدة بيانات الأحداث الطارئة EM-DAT.

قياسية: ففي المتوسط ، يقدر أن 20 شخصاً قد فروا من منازلهم كل 60 ثانية في عام 2016 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2016). إجمالا، تم نزوح أكثر من 64 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام 2015 (الشكل 18). وعلاوة على ذلك، فإن أسوأ صدمة اقتصادية ومالية في التاريخ الحديث وقعت قبل أقل من عشر سنوات، وأدى تفشي فيروس إيبولا في عام 2014 إلى إيقاظ المجتمع العالمي لما يمكن أن تحمله الأوبئة من قوة تدميرية. هذه الصدمات واتجاهاتها والمخاطر المتصلة بها مترابطة بشكل عميق (انظر، على سبيل المثال، المنتدى الاقتصادي العالمي 2017)، مما يخلق بيئة شديدة التعقيد أمام القطاع العائلي وصانعي السياسات والممارسين على حد سواء.

لم يكن التحدي أكثر وطأة قط بالنسبة لشبكات الأمان الاجتماعي لبناء قدرة الأسر على الصمود والتصدي للصدمات خلال دورة الحياة. فقد تحقق تقدم كبير في العقد الماضي من حيث تقديم برامج جديدة وتعزيز الشبكات القائمة لتوسيع نطاق التغطية لأشد الفئات فقرا، وترد تفاصيل بهذا الشأن في الكتاب الكامل. ونتيجة لذلك، أصبحت شبكات الأمان في وضع أفضل من أي وقت مضى لمساعدة الأسر على إدارة المخاطر المرتبطة بتعدد الصدمات وتعقيدها. وبالفعل، فإن شبكات الأمان الاجتماعي ومجموعة الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقا من السياسات والبرامج والأدوات معترف بها على نطاق واسع كأدوات ناجحة لبناء قدرة الفقراء والأكثر ضعفا على الصمود. وعلى وجه التحديد، تؤكد إستراتيجية البنك الدولي للحماية الاجتماعية والعمل (2012 ب) على أن الحماية الاجتماعية تبني القدرة على الصمود "بين الفئات الضعيفة من خلال التأمين ضد تأثير الانخفاض في الرفاهة الناجم عن مجموعة من الصدمات". ويمكن أن توفر شبكات الأمان النقود والأغذية والتأمين وغيرها من الوسائل لتسهيل الدخل والاستهلاك عند حدوث الصدمات، مما يزيد من قدرة الأسرة على الصمود. وعند دمجها مع إجراءات تدخلية تكميلية، يمكن لشبكات الأمان أن تعزز قدرة الأسر على الصمود على المدى الطويل من خلال تشجيع تنمية رأس المال البشري والأنشطة المدرة للدخل (البنك الدولي 2012 ب).

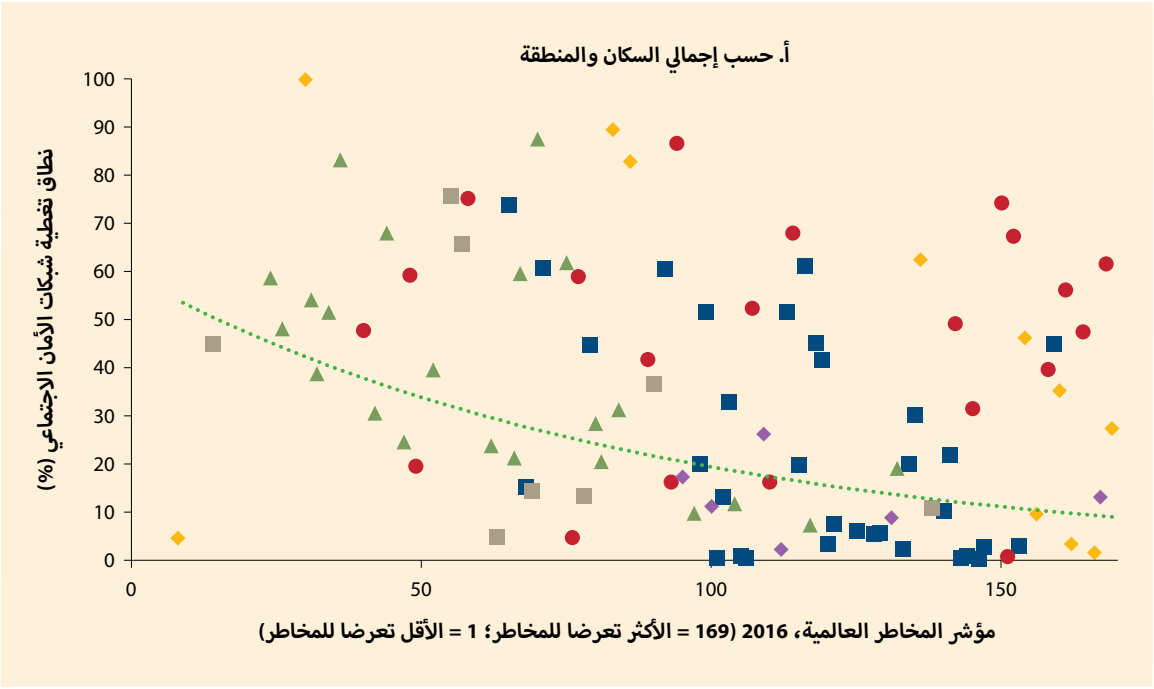
ومع ذلك، تحد القيود المفروضة على تصميم شبكات الأمان الاجتماعي ونطاق تغطيتها على قدرتها على حماية الأسر المعرضة للصدمات. فعلى سبيل المثال، تشير الدلائل التطبيقية إلى أن البلدان شديدة التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية غالباً ما يكون نطاق تغطية شبكات الأمان لديها أقل. يقيس الشكل 19، اللوحة أ، نطاق تغطية جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعي داخل بلد ما (بناءً على أحدث بيانات خلال عام في قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية) مقابل ما يواجهه البلد من مخاطر الكوارث الطبيعية (حسب تصنيف *تقرير المخاطر العالمية* 2016). وبينما يوجد تباين واسع، فإن معظم البلدان المعرضة للكوارث تعاني من فجوات كبيرة

الشكل 18. إجمالي عدد النازحين، 1951-2015



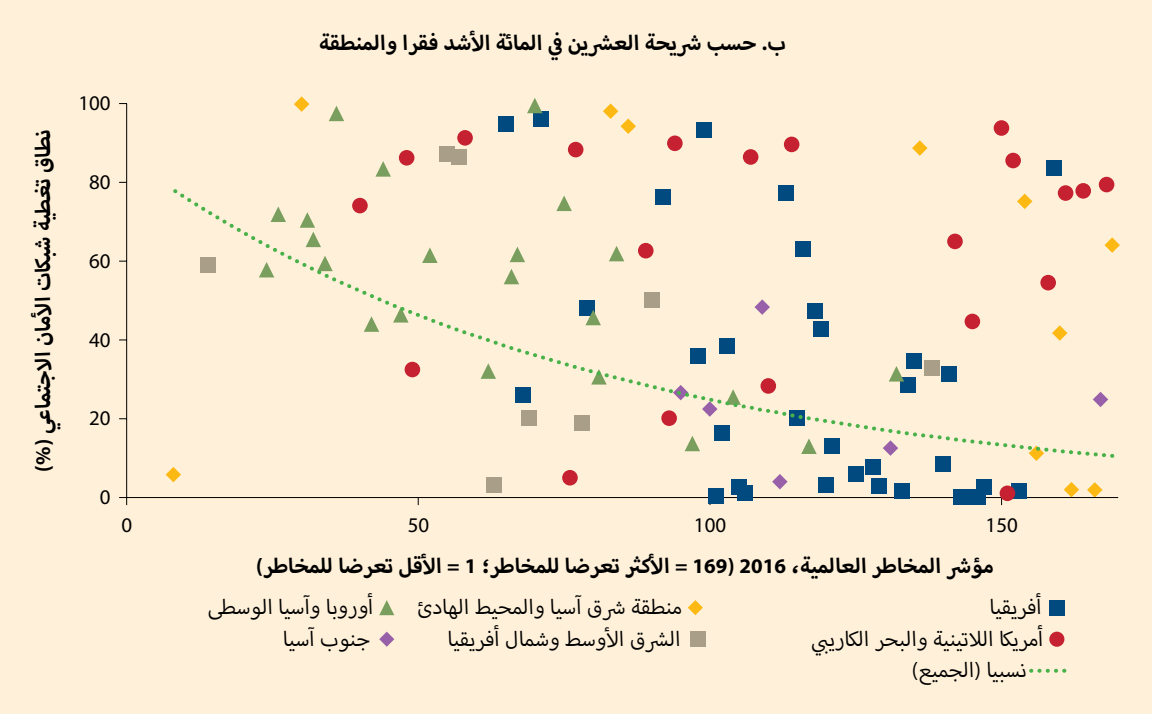
المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات السكانية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

الشكل 19. تصنيف الكوارث الطبيعية ونطاق تغطية شبكات الأمان



(الشكل يتبع في الصفحة التالية)

الشكل 19. تصنيف الكوارث الطبيعية ونطاق تغطية شبكات الأمان (تابع)



المصادر: جارشاجين وآخرون، 2016؛ وقاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.
ملاحظة: تستند تغطية شبكات الأمان الاجتماعي على أحدث سنة متاحة في قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية.

في التغطية، مما يجعل الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، في كثير من الحالات، لا يمكن الوصول إليها عن طريق برمجة شبكات الأمان.[15] إن منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا، اللتين تضمان أكبر نسبة في العالم من الفقراء، تسجلان نطاق تغطية لشبكات الأمان يقل كثيرا عن المستويات التي تتناسب مع مخاطر الكوارث.

في هذا السياق، ظهرت الحماية الاجتماعية القادرة على التكيّف في السنوات الأخيرة. في البداية، تم تصوير هذه الحماية الاجتماعية باعتبارها "سلسلة من التدابير التي تهدف إلي بناء القدرة علي الصمود لأشد الناس فقراً وضعفاً إزاء تغير المناخ من خلال الجمع بين عناصر الحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ" (أرنال وآخرون؛ 2010، انظر أيضا IDS 2012). ومنذ ذلك الحين، أصبح صانعو وممارسو سياسات الحماية الاجتماعية يفهمون مصطلح "التكيف" على أنه الحاجة إلى تكييف البرامج بشكل أفضل إزاء جميع الصدمات. وأدى هذا الإدراك إلى طرح العديد من الأسئلة المعقدة، بما في ذلك على وجه التحديد ما هي أفضل وسيلة يمكن من خلالها تجهيز شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية على نحو أفضل لمساعدة الأسر على إدارة أنواع الصدمات المختلفة في سياق كل بلد وهي سياقات لا تعد ولا تحصى. وهذا المجال مازال ناشئا، فلم تتم الإجابة عن هذا السؤال بشكل كامل، ولكنها بدأت تتبلور حول نهجين مترابطين يركزان على بناء قدرة الأسر على الصمود وزيادة الاستجابة في عملية إعداد البرامج.

ويركز أول النهجين المترابطين على تعزيز دور الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في بناء قدرة الأسر الأكثر ضعفاً على الصمود قبل وقوع الصدمات. ومن خلال القيام بذلك، يسعى نهج بناء القدرة على الصمود إلى كسر الحلقة الضارة من الفقر والضعف اللذين قد يظهران بدون هذه القدرة. باختصار، ستكون الأسر الأكثر قدرة على الصمود في موضع أفضل لتحمل الصدمات إذا كان لديها المزيد من رأس المال البشري والقدرة على الوصول إلى فرص العمل، وتراكم رأس المال المادي، وتنويع مصادر رزقها.

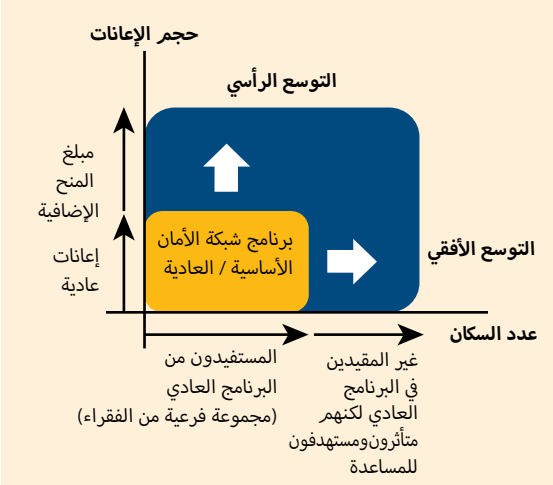
تؤكد دلائل مهمة أن شبكات الأمان الاجتماعي، القادرة على التكيف أو غير ذلك، تساعد في تحسين القدرة على الصمود على مستوى الأسرة. وتشير تقييمات الأثر إلى أن المستفيدين من برامج التحويلات النقدية هم أكثر احتمالا أن يقوموا بالادخار، كما هو الحال في برنامج "تمكين سبل العيش ضد الفقر" في غانا، وبرنامج "شبكة الأمان من الجوع" في كينيا، وبرنامج "منح الأطفال" في زامبيا (البنك الدولي 2016 ج). على سبيل المثال، درس هودينوت وآخرون (2015) البيع الاضطراري للثروة

الحيوانية بين عامي 2010 و 2014 فيما بين المستفيدين من برنامج "شبكة الأمان الإنتاجية" في إثيوبيا، مقارنة بمجموعة الضبط. ويعمل الأطفال في برنامج التحويلات النقدية المشروطة في الفلبين ستة أيام في الشهر أقل من مجموعة الضبط. كما تتزايد قاعدة الدلائل الخاصة بتأثير الإجراءات التدخلية للدمج الإنتاجي ("نماذج التخرج") التي تدعم الخروج المستدام من دائرة الفقر - وبالتالي بناء القدرة على الصمود. المثال الرئيسي لهذا يأتي من تجربة منضبطة معيشة من "نهج متكامل" مماثل في ستة بلدان (إثيوبيا وغانا وهندوراس والهند وباكستان وبيرو). وقد دمجت بين نقل الأصول الإنتاجية ودعم الاستهلاك والتدريب والتوجيه، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تشجيع الادخار والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وجدت هذه التجربة تأثيرات ذات دلالة إحصائية وفاعلة من حيث التكلفة على الاستهلاك (تغذيها في الغالب زيادات في دخل العمل الحر) والوضع النفسي للأسر المستهدفة، مع تأثيرات على الأسر الفقيرة دامت عاما على الأقل بعد انتهاء التجربة (بانرجي وآخرون، 2015). ويجري تنفيذ نهج الإدماج الإنتاجي هذا في العديد من البلدان في جميع أنحاء غرب وشرق أفريقيا، حيث تتطلع مبادرات مماثلة للحماية الاجتماعية القادرة على التكيف إلى تعزيز قدرة الأسر على الصمود في مواجهة الجفاف المتكرر والمزمن، إلى جانب الصدمات الأخرى.

ويركز النهج الثاني المرتبط بالحماية الاجتماعية القادرة على التكيف على زيادة قدرة شبكات الأمان على الاستجابة للصدمات بعد حدوثها بإدخال قدر أكبر من المرونة والقابلية للتوسع في تصميم البرنامج. وتتيح ميزات التصميم هذه إمكانية التعديل بشكل أسرع لتلبية احتياجات وظيفة العمل بعد الصدمات. من الناحية المفاهيمية، يصبح البرنامج قادراً على "توسيع نطاقه" ليشمل المستفيدين من الحماية الاجتماعية غير النظاميين الذين تأثروا بصدمة و / أو "بالتوسع" لزيادة مبالغ الإعانات في وقت احتياج حاد للمستفيدين الحاليين من الحماية الاجتماعية، كما هو مبين في الشكل 20. ويشار إلى هذه العملية أيضًا بالتوسع "الأفقي" و"الرأسي" (إدارة سياسة أكسفورد 2015).

إن زيادة مبالغ المنحة المُقدّمة للمستفيدين الحاليين من شبكة الأمان الاجتماعي عقب وقوع صدمات (التوسعات الرأسية) هي استجابة عملية وشائعة بشكل متزايد لشبكات الأمان. وبالاستعانة بهذه الطريقة، يمكن استخدام البرامج القائمة، مثل التحويلات النقدية والأشغال العامة، لتكون قنوات لتوصيل المساعدات

الشكل 20. قابلية البرنامج للتوسع للتمكين من الاستجابة للصدمات



المصدر: البنك الدولي 2017.

سريعا إلى الأسر الفقيرة المستهدفة سلفا والمقيدة في المناطق المتضررة. وفي الآونة الأخيرة، وصل هذا النهج إلى المستفيدين الحاليين الذين تأثروا بالكوارث في فيجي والفلبين. ويمكن تعزيز تدابير التأهب لشبكات الأمان الاجتماعي أكثر من ذلك من خلال ضخ استثمارات إضافية لجعل البرامج أكثر مرونة وقدرة على التوسع أفقياً للوصول إلى الأسر الإضافية.

على وجه التحديد، يمكن تحقيق التوسع الأفقي من خلال الاستثمار في أنظمة تنفيذ أكثر ديناميكية، والمعلومات المتعلقة بالمخاطر ومواطن ضعف الأسر، والتمويل المخصص سلفا للمخاطر. إن شبكات الأمان المصممة لمعالجة الفقر المزمن في أوقات الهدوء والاستقرار نسبيا تعتمد منهجيات وأساليب مدفوعة باعتبارات العرض للتنفيذ لفترة محددة. وقد تشمل نُهج استهداف محددة زمنياً (أي نهج "رصد التعداد"، يُكرر مرة أخري فقط بعد عدة سنوات) وقوائم مركزية ثابتة للمستفيدين. عادة ما يكون هذا النهج أسهل في إدارته، ولكن عدم مرونته غالباً ما تنتج آثاراً غير مقصودة (على سبيل المثال، أخطاء استبعاد الأسر)، والتي تتضخم تحت تأثير الصدمات عندما تكون الاحتياجات وحالة الفقر والرفاهة وأوجه الضعف كلها يمكن أن تتغير سريعا. وبهذا المعنى، فإن أنظمة التنفيذ هذه ثابتة؛ وهي غير قادرة على الاستجابة إداريا للتغيرات في احتياجات الأسرة. إن السمة المميزة لشبكات الأمان القادرة على التكيف هي أنظمة التنفيذ الديناميكية التي تتيح المستوى اللازم من المرونة والقابلية للتوسع وذلك لتحقيق التوسع الأفقي و / أو الرأسي، اعتمادًا على احتياجات ما بعد

الصدمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد ربط شبكات الأمان بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر وأوجه الضعف في التنبؤ باحتياجات الأسر بشكل أفضل في حين أن التمويل المخصص مسبقا للمخاطر هو الأساس لتلبية تلك الاحتياجات في الوقت المناسب.

الاستنتاجات

الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو وضع مستوى قياسي لتحديد أين تقف فرادى البلدان والمناطق والعالم كله من حيث الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية، ومؤشرات الأداء الرئيسية مثل نطاق تغطية البرامج والأثر على المستفيدين، ومستوى الإعانات، والتأثيرات على الحد من الفقر والتفاوتات. وتطلب تقييم هذه المؤشرات وقياسها باستمرار عبر المكان (البلدان / البرامج) والزمان استخدام قاعدة البيانات العالمية لأطلس الحماية الاجتماعية بالبنك الدولي. والنتائج الواردة في الجزء الأول هي كما يلي: الأعمال التحليلية:

بالإضافة إلى عرض الأرقام الرئيسية بشأن الإنفاق والأداء في جميع أنحاء العالم، يغوص هذا الكتاب أيضًا بشكل أعمق في موضوعين اثنين يختصان بإدارة المخاطر ومواطن الضعف. الأول هو *المساعدة الاجتماعية والشيخوخة*، ويتعلق على وجه التحديد بدور المعاشات الاجتماعية للمسنين. والثاني هو *الحماية الاجتماعية القادرة على التكيّف*، ويناقش الصدمات وكيف يمكن تعديل برامج شبكات الأمان الاجتماعي كي تستجيب لها استجابة أفضل. وتتم مناقشة هذين الموضوعين في الجزء الثاني: موضوعات خاصة.

ويثبت الكتاب الكامل بشكل جليّ أن برامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية تمثل مكونات رئيسية لأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة تقدم إسهامات ضخمة في الحد من الفقر على مستوى العالم.

الحواشي

1. يستخدم مصطلحا "شبكات الأمان الاجتماعي" و"المساعدة الاجتماعية" بشكل تبادلي في هذا العرض العام وفي الكتاب. وهما الإجراءات التي تستهدف تقديم مساندة منتظمة يمكن التنبؤ بها للفقراء والضعفاء، وذلك بخلاف الاشتراكات الشهرية. كما يُشار إليهما أيضًا بمسميات أخرى مثل شبكات الأمان، والمساعدات الاجتماعية، والتحويلات الاجتماعية، وهي جزء من أنظمة الحماية الاجتماعية الأكبر.
2. تنص إستراتيجية العمل والحماية الاجتماعية للعاملين 2012-2022 (www.worldbank.org/spstrategy) التي أعدها البنك الدولي على أن "الأهداف الشاملة للإستراتيجية هي المساعدة على تحسين القدرة على الصمود والإنصاف والفرص للموطنين في كل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية والعمل المتكاملة، وزيادة نطاق التغطية لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل، وتحسين الشواهد".
3. يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية على هذا الموقع www.worldbank.org/aspire.
4. ترى قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية والتحليل الوارد في الكتاب الكامل أن الحماية الاجتماعية تشتمل على شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، وبرامج سوق العمل.
5. يقاس الفقر المدقع بخط فقر قدره 1.90 دولار في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية.
6. فجوة الفقر هي المسافة بين خط الفقر ومتوسط دخل الفقراء. ويعبر عادة عن النقص بالنسبة المئوية في دخل الفقراء فيما يتعلق بخط الفقر.
7. في هذا العرض العام وفي الكتاب الكامل، لا تشمل فئة البلدان ذات الدخل المرتفع سوى عدد قليل من البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في مجموعة البنك الدولي والتي تتوفر لها بيانات مسوح الأسر المعيشية. للاطلاع على قائمة بهذه البلدان، انظر الجدول 1-3 في الفصل الأول من الكتاب الكامل.
8. أحد مصادر التحيز المحتمل هو أن مسوح الأسر المعيشية لا تجمع المعلومات من جميع برامج الحماية الاجتماعية المطبقة في بلد ما، ولكن من المرجح أن يتم التقاط البرامج الرئيسية.
9. من العوامل التي تؤثر على ضعف التغطية أن المعلومات القليلة للغاية عن الإجراءات التدخلية في سوق العمل يتم تسجيلها في معظم مسوحات دخول ومصروفات الأسر المعيشية؛ وبالتالي، يتعذر استخلاص استنتاجات ذات مغزى فيما يتعلق بهذا النوع من البرامج.
10. قد لا يشكل خط الفقر المطلق البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم بتعادل القوة الشرائية معيارًا جوهريًا لكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع التي لديها عدد قليل للغاية من السكان، أو قد لا يكون لديها أي شخص يعيش تحت هذا المستوى. في الواقع، فإن بلدانا مثل بيلاروسيا وكرواتيا وليتوانيا والجبل الأسود ورومانيا قادرة على القضاء التام على عدد الفقراء عند مستوى 1.90 دولار في اليوم، وفقًا للمعلومات التي توفرها مسوح الأسر المعيشية (انظر الملحق واو في الكتاب الكامل).
11. قاعدة بيانات المعاشات الاجتماعية في HelpAge (http://www.pension-watch.net/about-social-pensions/about-social-pensions/social-pensions-database). لاحظ أنه بالنسبة لعشرين من هذه البلدان البالغ عددها 101 بلد، لا توجد معلومات حول تاريخ إنشاء نظام المعاشات الاجتماعية.
12. على وجه الخصوص، فإنها مشروطة فقط بسن معينة.
13. تتراوح التغطية في أفريقيا من البرامج الشاملة في بلدان الجنوب الأفريقي إلى غياب هذه البرامج في العديد من البلدان عبر القارة. بالتالي، قد يكون قياس "متوسط" التغطية مضللاً.
14. الأثر على المستفيدين هي النسبة المئوية للمستفيدين من البرنامج الذين ينتمون إلى كل شريحة من الشرائح التي تمثل 20% من السكان وتحصل على توزيعات الرفاهة.
15. لاحظ أن نقص التغطية أكثر وضوحا في فئة العشرين في المائة الأشد فقرا من السكان.

ثبت المراجع

Arnall, A., K. Oswald, M. Davies, T. Mitchell, and C. Coirolo. 2010. "Adaptive Social Protection: Mapping the Evidence and Policy Context in the Agriculture Sector in South Asia." Working Paper No. 345, Institute of Development Studies, Brighton, United Kingdom. http://www.ids.ac.uk/files/dmfile/Wp345.pdf.

ASPIRE (Atlas of Social Protection: Indicators of Resilience and Equity). 2017. Washington, DC: World Bank. http://datatopics.worldbank.org/aspire/.

Beegle, K., A. Coudouel, and E. Monsalve, eds. Forthcoming. "Realizing th e Full Potential of Social Safety Nets in Africa." World Bank, Washington, DC.

Hoddinott, J., J. Lind, G. Berhne, K. Hirvonen, N. Kumar, N. Biniyam, R. Sabates-Wheler, A. Strickland, A. Taffesse, M., Tefera, and Y. Yahanns. 2015. "PSNP-HABP Final Report, 2014." http:/ /essp .ifpri.info /files/2017/07/PSNP-HABP_Final_Report_2014.pdf.

IDS (I nstitut e for Development Studies). 2012. "Realising the Potential of Adaptive Social Protection." IDS in Focus Policy Briefing Note 28. http://www.ids.ac.uk/files/dmfile/IF28.pdf.

UNHCR (United Nations High Commission on Refugees). 2016. Global Trends: Forced Displacement in 2016. http://www.unhcr.org/globaltrends2016/.

World Bank. 2016. *Shock Waves: Managing the Impacts of Cli mate Change on Poverty*. Washington, DC: World Bank.

يبحث تقرير *"حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018"* الاتجاهات العالمية في مجال نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية وإنفاقها، وأداء البرامج، وذلك باستخدام قاعدة البيانات المحدثة لأطلس الحماية الاجتماعية: القدرة على الصمود والإنصاف، الذي يصدره البنك الدولي. ويوثق هذا الكتاب برامج شبكات الأمان الرئيسية القائمة حول العالم واستخدامها في التخفيف من حدة الفقر وبناء الرخاء المشترك.

ويتوسع عدد 2018 عن إصدار 2015 في تغطية بيانات مسوح الأسر المعيشية والبيانات الإدارية. وهذا العدد مميز في أنه يصف لأول مرة ما يحدث في إنفاق برامج شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية ونطاق تغطيتها بمرور الزمن، عندما تسمح البيانات بهذا التحليل.

كما يتميز *تقرير حالة شبكات الأمان الاجتماعي 2018* أيضا بموضوعين خاصين - المساعدة الاجتماعية والشيخوخة، مع التركيز على دور المعاشات الاجتماعية للمسنين؛ والحماية الاجتماعية القادرة على التكيّف مع التركيز على ما يجعل أنظمة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي قابلة للتعديل في مواجهة مختلف الصدمات.

مجموعة البنك الدولي

SKU 33187